رسائل الإصلاح:

العلمانية

وضلالة فصل الدين عن السياسة

لفضيلة الشيخ الإمام

محمد الخضر حسين رحمه الله

شيخ الجامع الأزهر سابقا

ويليه

الفتاوى الجلية لبيان حكم الشرع في العلمانية

اعتنى به وخرج أحاديثه

محمد عوض عبد الغني المصري



رسائل الإصلاح:

العلمانية

وضلالة فصل الدين عن السياسة

لفضيلة الشيخ الإمام

محمد الخضر حسين رحمه الله

شيخ الجامع الأزهر - سابقًا

«هذه الرسائل من خير ما كتب المؤلف، وقد أفاض فيها وأجاد، وجاء بما لا غنىً لطالب العلم عنه...»

العلامة/ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله

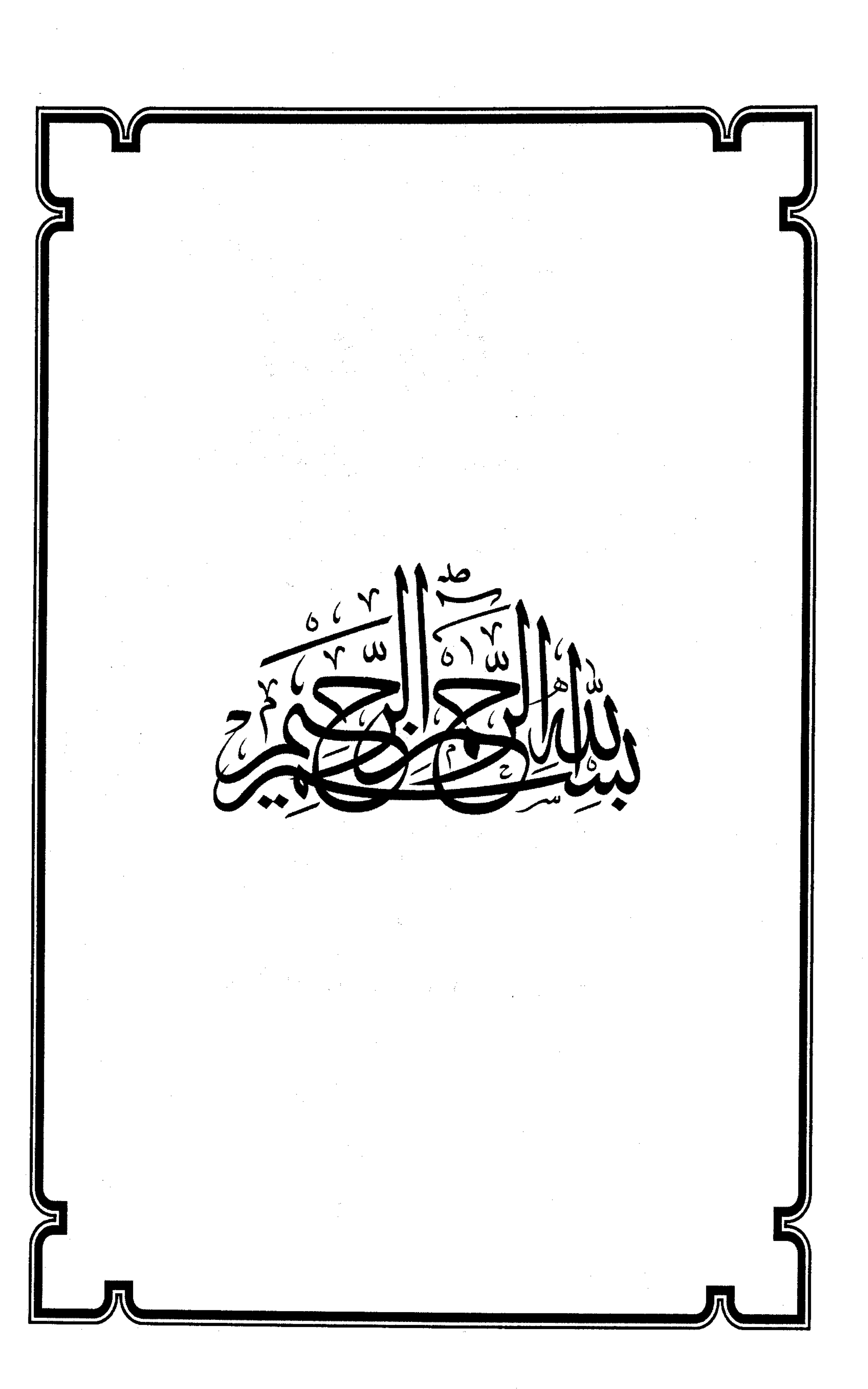
ويليه

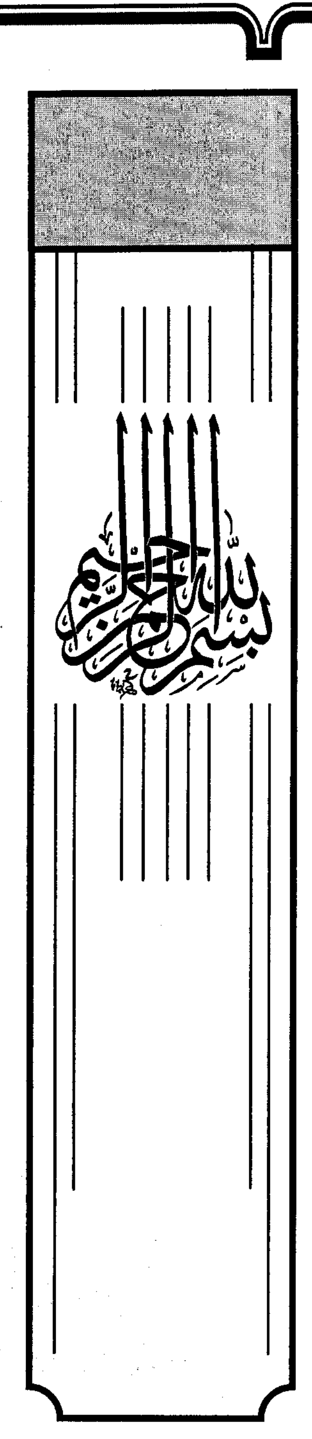
الفتاوى الجلية لبيان حكم الشرع في العلمانية

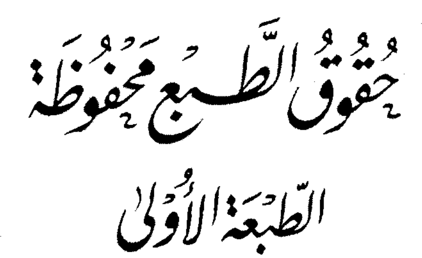
اعتنى به وخرج أحاديثه

محمد عوض عبد الغنى المصرى




بسم الله الرحمن الرحيم





١٤٣٢هـ/٢٠١١م

رقم الإيداع: ١٥٨٧٣\\٢٠١١



جمهورية مصر العربية
ش الهدي المحمدي- احمد عرابي – مساكن عين شمس
القاهرة

تليفون: ٠٠٢٠١٨٥١٨٣٤٤٢-٠٠٢٠١٢٧٤٨٣٢٦٣

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٩٨٧٦٣٧٧

dar.alestkama@yahoo.com
dar.alestkama@hotmail.com

رسائل الإصلاح

بقلم العلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ

عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية

رسائل الإصلاح هي أيضًا مجموع محاضراتٍ ومقالاتٍ تحدث فيها المؤلف عن جملة من الأخلاق الكريمة، وأثرها في النهوض بالأمة وتماسكها، وعن عناية الإسلام بها، وحثه علىٰ معالي الأمور والترفع عن سفافها، وبين فيها معنىٰ المساواة في الإسلام، ونوه بشأن القضاء العادل في الإسلام، وأفاض القول في بيان فصل الدين عن السياسة، ومضرة الانحراف عن الإسلام(١).

وبين سماحة الإسلام وعدالته في معاملة غير المسلمين في السلم والحرب، ومضرة محاكاة المسلمين للكفار، إلىٰ غير هذا من الموضوعات النافعة... وهذه الرسائل من خير ما كتب المؤلف، وقد أفاد فيها وأجاد بما لا غنىٰ لطالب العلم عنه.

إلا أنه سلك مسلك المؤولين لنصوص الأسماء والصفات، فأوَّل حديث: «**إن المقسطين عند الله علىٰ منابر من نور عن يمين الرحمن عَزَّوَجَلَّ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا**»(٢).

فخالف في ذلك مذهب السلف الذين أثبتوا صفة اليمين للرحمن حقيقة، مع

---

(١) وهي رسالتنا هذه.

(٢) رواه مسلم (١٨٢٧).

قولهم بالمعنىٰ الكنائي الذي فسره الشيخ أيضًا، ولكن المؤلف كما تقدم لم ينفرد بذلك، بل تبع فيه مذهب الأشعرية ومن سلك مسلكهم كما تقدم، والله الموفق(١).

عبد الرزاق عفيفي

نائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

(١) «سيرة العلامة عبد الرزاق عفيفي» (١/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعتني

الحمد لله رب العالمين، ولا رب لنا غيره، ولا يطاع في السر والعلن سواه، وصلىٰ الله علىٰ معلم الناس الخير، محمد هادي الإنسانية إلىٰ سنة الحق، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

وبعد:

فإن الله سبحانه وتعالىٰ ذم الجهل وأهله، ووصفهم بأنهم شر الدواب: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنفال: ٢٢].

وجعلهم المولىٰ عز وجل أضل من الأنعام: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان: ٤٤].

قال العلامة الإمام ابن القيم رحمه الله:

أما شجرة الجهل فتثمر كل ثمرة قبيحة؛ من الكفر، والفساد، والشرك، والظلم، والبغي، والعدوان، والجزع،...

ومن ثمرتها الدعوة إلىٰ سبيل الشيطان، وإلىٰ سلوك طريق الغي واتباع الهوىٰ، وإيثار الشهوات علىٰ الطاعات...

وكل شر وفساد حصل في العالم ويحصل إلىٰ قيام الساعة وبعدها في القيامة

فسببه مخالفة ما جاءت به الرسل في العلم والعمل(١).

ومن هنا كان الإنسان عدو ما يجهل، فكيف إذا كان المرء يجهل مبادئ الإسلام، ويصبح عدوًّا لدين الملك العلام.

فينادي بفصل الدين عن الدنيا، لا يبقي لنفسه الخير، بل مستعجلًا للشر، متجاهلًا وظيفته التي خلقه الله عز وجل من أجلها؛ ألا وهي العبودية لله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

هذه هي العلمانية، أو المدنية التي ينادي بها هؤلاء القوم، والتي يجهل حقيقتها كثير من المسلمين.

العلمانية التي ترفض أي صورة من صور ارتباط الدين بالدنيا.

العلمانية التي تعني: اللادينية أو الدنيوية، فصل الدين عن شئون الحياة، خلافًا لقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٢﴾ [الأنعام: ١٦٢].

تلك العلمانية التي تعني فصل الدين عن الدولة وإبقاء الدين داخل المسجد ليست من الإسلام في شيء، فالإسلام دين كامل تنتظم به أمور الحياة، كما قال تعالىٰ لنبيه ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨﴾ [الجاثية: ١٨].

إن العلمانية انحراف عن الدين، وزيغ عن الصراط المستقيم، وضلالة تؤدي إلىٰ خسران الدنيا والآخرة، مما ينبغي لكل مسلم الحذر منها، وعدم الانخداع بشعاراتها البراقة الخداعة، أو كلام دعاتها المعسول، فلا يُجنىٰ من الشوك العنب.

وبين أيدينا رسالة قيمة من رسائل الإصلاح للعلامة شيخ الأزهر/ محمد الخضر حسين رحمه الله، عن العلمانية، وأنها انحراف عن الدين، وبيان ضلالة فصل الدين عن السياسة، وهي من أوائل ما كُتب في هذا الموضوع، وتفطن لخطرها.

وقد كتب الشيخ رحمه الله هذه الرسالة ردًّا علىٰ مقالة ينادي فيها صاحبها بضرورة

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٣٨٢).

فصل الدين عن السياسة، وقد سبق للشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن رد علىٰ علي عبد الرازق صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، الذي صدر عام ١٣٤٤هـ، ١٩٢٥م، الذي ادعىٰ فيه أن ليس هناك في الإسلام قضاء شرعي، وتهجم علىٰ الخلافة والخلفاء، وأن النبي ﷺ لم يجاهد من أجل الدين.

وقد صدر قرار هيئة كبار العلماء بالأزهر بإخراج مؤلفه من زمرة العلماء، وفصله من القضاء الشرعي[١].

وقد كانت هذه الرسالة أحد الردود علىٰ هذه الدعوىٰ الفاسدة «فصل الدين عن الدولة»، واليوم وكأن التاريخ يعيد نفسه، مع اختلاف الشخصيات، وتكرار الأفكار، تنشر هذه الرسالة المهمة لعلم من أعلام الإسلام اتفقت الأمة علىٰ منزلته وجلالة قدره، كي يعرف الجميع زيف هذه الأكاذيب، وتحذر الأمة شرها، وتتقي ضررها.

وقد تميزت الرسالة بسهولة الكلمات، ووضوح المعاني، ودقة الألفاظ، وقوة الأسلوب، رغم صغر حجمها.

وقد قمت بتخريج أحاديثها، وإضافة بعض التعليقات المناسبة الموضحة لها، نسأل المولىٰ سبحانه وتعالىٰ أن يغفر ويرحم كاتبها، وأن يجزي خيرًا من أعان علىٰ نشرها، وأن يعم النفع بها، وأن يتقبلها ﷻ فيجعلها في ميزان الحسنات.

وصلِّ الله وسلم علىٰ عبدك ورسولك محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

محمد بن عوض بن محمد بن عبد الغنى المصرى

ثغر الإسكندرية

غرة رجب ١٤٣٢هـ

---

(١) «الاتجاهات الوطنية» (٢/ ٨٥: ٩٥) باختصار.

ترجمة الشيخ العلامة محمد الخضر حسين

١- ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بلدة (نفطة) بتونس عام ١٢٩٣هـ - ١٨٧٣م، من أسرة علم وصلاح وتقوىٰ.

٢- يتصل نسبه بالنبي ﷺ، وجده للأب علي بن عمر، وجده لأمه مصطفىٰ بن عزوز، وخاله العلامة الشيخ محمد المكي بن عزوز، وشقيقاه العلامة اللغوي محمد المكي بن الحسين، والعلامة زين العابدين بن الحسين.

٣- لما بلغ الثانية عشرة من عمره انتقل مع والده إلىٰ العاصمة تونس، والتحق بطلاب العلم بجامعة الزيتونة أرقىٰ المعاهد الدينية وأعظمها شأنًا في المغرب، وحصل منها علىٰ الشهادة العالمية في العلوم الدينية والعربية.

٤- أوتي بيانًا ساحرًا وقلمًا سيالًا قلما يوجد له نظير في العصور المتأخرة، بل إنه يضارع أرباب البيان الأوائل.

٥- كان ذا قريحة وقادة، وخيال واسع، يتبين ذلك من خلال شعره الذي تضمنه ديوانه (خواطر الحياة).

٦- كان ذا همة عالية، ونفس كريمة، وغيرة إسلامية صادقة.

٧- كان هادئ الطبع، حسن المعشر، لَيِّن العريكة، جم التواضع، ذا زهد وقناعة.

٨- كان متفننًا في علوم الشريعة؛ من أصول، وتفسير، وفقه، ونحو ذلك.

٩- كان إمامًا من أئمة العربية في العصور المتأخرة، وفذًّا من أفذاذ علماء الإسلام، كما قال عنه العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمهما الله -.

١٠- أصدر مجلة (السعادة العظمىٰ) عام ١٣٢١ هـ، وهي أول مجلة ظهرت في

المغرب، ثم أغلقتها سلطات الاستعمار الفرنسي.

١١- تولىٰ القضاء في مدينة بنزرت عام ١٩٠٦م، ولم يرقْهُ ميدان القضاء؛ إذ حال بينه وبين الدعوة إلىٰ الإصلاح والجهاد، فتركه إلىٰ التدريس في جامع الزيتونة أستاذًا للعلوم الشرعية والعربية، كما تولىٰ التدريس في مدرسة الصادقية بتونس.

١٢- حكم عليه بالإعدام - إبان الاستعمار الفرنسي لتونس - لاشتغاله بالسياسة ودعوته إلىٰ التحرير، فهاجر إلىٰ دمشق مع أسرته عام ١٣٣١هـ، وأقام فيها مدة طويلة تولىٰ في مطلعها التدريس، وأعاض الله به أهل الشام بعد رحيل علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ، فكان الخضر من أسباب النهضة العلمية في بلاد الشام.

١٣- رحل رحلات عديدة، حيث رحل إلىٰ الأستانة، وألمانيا، وقد أتقن اللغة الألمانية وكتب عن مشاهداته في برلين.

وبعد ذلك عاد إلىٰ دمشق، فلحقته سلطات الاحتلال الفرنسي، فرحل إلىٰ مصر لاجئًا سياسيًّا عام ١٩٢٠م، والتقىٰ كبار علمائها ورجالها.

١٤- قام بتأسيس جمعية الهداية الإسلامية، وأصدر مجلة تحمل نفس الاسم، واشترك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين، واستلم رئاسة تحرير مجلة «نور الإسلام» التي يصدرها الأزهر، والمعروفة اليوم باسم مجلة «الأزهر».

١٥- انضم إلىٰ علماء الأزهر، وعين مدرسًا للفقه في كلية أصول الدين، ثم أستاذًا في التخصص.

١٦- عين عضوًا في مجمع اللغة العربية في القاهرة أول إنشائه، كما عين عضوًا في المجمع العلمي بدمشق، واختير عضوًا في جماعة كبار العلماء بعد أن قدم رسالته العلمية «القياس في اللغة العربية».

١٧- استلم رئاسة تحرير مجلة «لواء الإسلام»، كما ترأس جمعية «جبهة الدفاع

عن أفريقيا الشمالية».

١٨- اختير عام ١٩٥٢م إمامًا لمشيخة الأزهر، فقام بالأزهر خير قيام، وهو آخر عالم تولىٰ الأزهر بترشيح العلماء، ثم أصبح بعد ذلك يعين من قبل الدولة.

١٩- توفي عام ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م، ودفن في المقبرة التيمورية إلىٰ جانب صديقه العلامة أحمد تيمور باشا - رحمهما الله - بناءً علىٰ وصيته.

٢٠- خلف آثارًا علمية عديدةً؛ منها: «الحرية في الإسلام»، و«رسائل الإصلاح»، و«السعادة العظمىٰ»، و«الهداية الإسلامية»، و«محاضرات إسلامية»، و«الدعوة إلىٰ الإصلاح»، و«نقض كتاب الشعر الجاهلي»، و«نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم»، و«الرحلات»، و«تراجم الرجال»، و«أسرار التنزيل»، و«الخيال في الشعر»، و«دراسات في الشريعة الإسلامية»، و«بلاغة القرآن»، وله ديوان شعر جمعه بعض محبيه واسمه «خواطر الحياة».

وقد اعتنىٰ ابن أخيه الأستاذ علي الرضا الحسيني بتلك الكتب، وبالترجمة للشيخ الخضر.

٢١- لقد كان لتلك الآثار أثرها البالغ في حياة الشيخ، وبعد وفاته، ولا زال الناس يستفيدون منها، ويقتبسون من نورها.

ولا زالت حياته وآراؤه ومؤلفاته موضع الدراسة والتحليل.

ولا زال العلماء يتلقون كتبه بالعناية والقبول والثناء.

وإليك بعض ما قاله الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان رأيه في كتب ستة قرأها للشيخ الخضر، وهي: «تونس» و«جامعة الزيتونة»، و«بلاغة القرآن»، و«رسائل الإصلاح»، و«الشريعة صالحة لكل زمان ومكان»، و«محمد رسول الله ﷺ خاتم النبيين»، و«الخيال في الشعر الجاهلي».

قال الشيخ عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ:

«بيان عن هذه الكتب جملة في أمور مشتركة بينها:

أ- تشترك هذه الكتب الستة في قوة الأسلوب، وعلوه، مع سلاسة العبارة، ووضوحها، وسمو المعاني، ودقتها، وإصابة الهدف من قرب بلا تكلف فيها، ولا غموض، ولا حشو، ولا تكرار.

ب- تشترك في الدلالة علىٰ سعة علم المؤلف، وتضلعه في العلوم العربية، والاجتماعية، والدينية، واستقصائه في بحثه، وفي نقاشه لآراء مخالفيه وأدلتهم، واعتداله في حكمه وفتاويه.

ج- يتمثل فيها نزاهة قلم المؤلف، وحسن أدبه، ونبل أخلاقه.

لكن لم يمنعه ذلك أن ينقد الملحدين ومَنِ انحرفَ به هواه عن الجادة والصراط المستقيم نقدًا لاذعًا لا يخرج به عن الإنصاف، ولا يتجاوز حد الأدب في المناقشة؛ رعاية لحق مخالفيه، وصيانة لعلمه ولسانه عما يشينه، وسيرًا مع الكتاب والسنة وآدابهما في الدعوة إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة؛ فلا جهل، ولا سفاهة، إنما يقابل سيئةَ خَصْمِه وسبَّه بالحسنة، وغض الطرف عنها.

د- وَيَتَمَثَّلُ فِيهَا الصَّدْعَ بِالْحَقِّ، والكفاح عنه بحسن البيان، وقوة الحجة ما استطاع إلىٰ ذلك سبيلًا، لا يخشىٰ في ذلك لَومة لائم، عماده في ذلك كتاب الله، وسنة رسوله، ودليل العقل، وشاهد الحس، والواقع مع ذكر الشواهد من اللغة، والقضايا التي جرت في العالم»(١).

ثم شرع الشيخ عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ في الأمر الثاني، وهو بيان ما جاء في تلك

---

(١) انظر: الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي - حياته - وجهوده العلمية والدعوية وآثاره الحميدة، تأليف محمد بن أحمد سيد أحمد (١/ ٢٤٥ - ٢٥٣).

الكتب على وجه التفصيل.

وقال عنه تلميذه علامة الشام الشيخ محمد بهجة البيطار رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أستاذنا الجليل الشيخ محمد الخضر حسين، عَلَمٌ من أعلام الإسلام، هاجر إلى دمشق في عهد علامتي الشام المرحومين: جدي عبد الرزاق البيطار، وأستاذي الشيخ جمال الدين القاسمي؛ فاغتبطا بلقائه، واغتبط بلقائهما، وكنا نلقاه، ونزوره معهما، ونحضر مجالسه عندهما، فَأُحْكِمَتْ بيننا روابط الصحبة والألفة والود من ذلك العهد.

ولما توفي شيخنا القاسمي - تغمده المولى برضوانه - أوائل سنة ١٣٣٢هـ لم نجد نحن معشر تلاميذه مَنْ نقرأ عليه أحب إلينا ولا آثر عندنا من الأستاذ الخضر؛ لما هو متصف به من الرسوخ في العلم، والتواضع في الخلق، واللطف في الحديث، والرقة في الطبع، والإخلاص في المحبة، والبر بالإخوان، والإحسان إلى الناس، فكان مصداق قول الشاعر:

كأنك من كل الطباع مركبٌ فأنت إلى كلِّ النفوس محبَّبُ

وأخذنا من ذلك الحين نقتطف ثمار العلوم والآداب من تلكم الروضة الأُنُف، ونرتشف كؤوس الأخلاق من سلسبيل الهدى والتقوى، ولم يكن طلاب المدارس العالية في دمشق بأقل رغبة في دروسه، وإجلالًا لمقامه، وإعجابًا بأخلاقه من إخوانهم طلاب العلوم الشرعية، بل كانوا كلهم مغتبطين في هذه المحبة والصحبة، مجتمعين حول هذا البدر المنير.

وقد قرأنا عليه في المعقول والمنقول، والفروع والأصول، طائفة من أفضل ما صنف في موضوعه، وهي لعمر الحق دالة على حسن اختياره، وسلامة ذوقه، وقوة علمه، وشدة حرصه على النهوض بطلابه، وإعدادهم للنهوض بأمتهم.

وقد كنت نظمت أبياتًا جمعت فيها بين ذكر هذه الكتب، ووصف دروس الأستاذ، وجعلتها ذكرى لنفسي ولمن شاركوني في الطلب والتحصيل عند أستاذنا

الجليل، فقلت:

يـا سـائلي عَـنْ درسِ ر ... بِّ الفـضْل مولانـا الإمـام

ابـن الحـسين التونـسيِّ ... محمـد الخـضر الهمـام

سَـلْ عنـهُ مُسْتـصفىٰ الأصـ ... ـول لليـث معتـرك الزحـام

أعنـي الغزالـيَّ الحكيـ ... ـم رئـيس أعـلام الكـلام

وكـذاك في فـن الخـلا ... ف بدايـة العـالي المقـام

أعنـي ابـنَ رُشْـدٍ مَـنْ غـدا ... بطـل الفلاسـفة العظـام

وكـذا صـحيح أبـي حـسيـ ... ـنِ مـسلمِ حَبْـرِ الأنـام

وكـذلك المغنـي إلـىٰ ... شـيخ النحـاة ابـن الهـشام

وكـذا كتـاب أبـي يزيـ ... ـد ابـن المبـرّد في الختـام

تلـك الـدروس كمـا الـشمو ... س تنيـر أفـلاك الظـلام

يـدني إليـك بهـا حقـا ... ئـق كـل علـم بانـسجام

فتكـون منـك دقـائق الـ ... ـمعنىٰ علـىٰ طـرف الثمـام

فـالحق عوضـنا بـه ... مـن شـيخنا شـيخ الـشآم

أبقىٰ الله - تعالىٰ - أستاذنا الخضر الجليل للدين والعلم والأدب ركنًا ركينًا، وحصنًا حصينًا»[1].

---

(١) مجلة «الهداية الإسلامية» الجزء الثاني من المجلد العاشر الصادر في شعبان ١٣٥٦هـ وهي كلمة المؤلف، ألقاها عقب محاضرة الإمام محمد الخضر حسين في المجمع العلمي العربي «مجمع اللغة العربية حاليًا» في دمشق في جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٥٦ هـ تحت عنوان «أثر الرحلة في الحياة العلمية والأدبية»، وانظر: «محمد بهجة البيطار» إعداد/ علي الرضا الحسيني.

الانحراف عن الدين

علـله، آثـــاره، دواؤه

بين أيدينا حكم رائعات، وعظات بالغات، وتاريخ عظمائنا مملوء بالهمم الكبيرة، والمساعي الخطيرة، وقد أتىٰ علينا مع هذا النور الساطع والتاريخ المجيد حين من الدهر ونحن عن طريق السعادة والمنعة غافلون، وعن العمل للحياة الصالحة نائمون، جهل بعد علم، تقاطع بعد ائتلاف، بطالة بعد نشاط، صغار بعد شمم، خمول بعد نباهة شأن.

كذلك كنا حتىٰ جاءنا من صروف الليالي ما نبهنا من سباتنا، فنهضنا نبحث عن وسائل تقدمنا، ونجاري الأمم العاملة والأمل يملأ ما بين جوانحنا، نهضة مباركة، ولكن نفوسنا خالطها من الانحراف عن سبيل الرشد ما خالطها، فأصبحنا في حاجة إلىٰ أن نشغل جانبًا من أوقاتنا في تقويمها.

حق علينا أن نبحث عن علل انحراف هذه النفوس حتىٰ نعرف طريق علاجنا، فنريح أو نخفف مرضًا لو خلينا سبيله لسرىٰ إلىٰ نفوس كثيرة، وعاقنا أن نسير إلىٰ السعادة كيف نشاء.

علل الانحراف:

النواحي التي يأتي من قبلها هذا الانحراف كثيرة، وجماعها الجهل والدعايات الباطلة، وإليك البيان:

ينحرف الناشئ عن الدين متىٰ شب علىٰ الجهل بحقائقه، وفريق من أبنائنا غير قليل لا يتعرفون الإسلام من وجهه الصحيح، وإنما ينتزعون صورته من مظاهر يرون

عليها طوائف من المسلمين، ولم تكن هذه المظاهر من الإسلام في كثير ولا قليل، فليس ببعيد أن يشهد الشاب شيئًا من البدع المزرية كضرب الدفوف في المساجد أو تحت رايات يحملها أحداث باسم الدين لهوًا ولعبًا، فيخالها من تعاليم الإسلام، ويسوء اعتقاده في هدايته.

ونحن نعلم أن بعض البلاد الداخلة تحت سلطان غير إسلامي قد تقام فيه حفلات مشهودة يكلف فيها بعض الجهلة من المنتمين إلىٰ طرق المتصوفة أن يحضروها بأزيائهم الخاصة، وتقوم كل طائفة بأعمال يمتازون بها عمن سواهم، وقد يكون في هذه الأزياء والأعمال ما لا صلة له بالدين ولا بما ترضىٰ عنه العقول السليمة، فتتناولهم من أجل هذه المظاهر الألسن بالازدراء، ولا شك أن شبابنا كبعض المخالفين الذين يشهدون هذه الحفلات قد يسبق إلىٰ أذهانهم أن نسبة ما يعمل باسم الدين إلىٰ الدين صحيحة، فيتجافون عنه وهو منه براء.

فمظاهر البدع والمحدثات من وسائل إضعاف العقيدة في نفوس أبنائنا، ومن أصعب العقبات التي تحول بين المخالفين وبين قبولهم للدين الحق بسهولة.

وإذا كان في المتجافين عن الدين من قرءوا جانبًا من الكتب المعزوة إليه، فعلة انحرافهم فيما يظهر أنهم لم يدرسوا تعاليمه خالصة مما أضيف إليها من مزاعم وآراء، ولم يبلغوا من قوة العلم أن يفرقوا بين الشرع الخالص وما يوضع بجانبه من أشياء لا تدخل في الصميم.

ونحن نعلم أن في كثير من المؤلفات أحاديث موضوعة، وقصصًا مزعومة، وآراء لا تستند إلىٰ أصول معقولة، ومن الذي ينكر أن في بعض الكتب أحاديث مصنوعة وقصصًا مختلفة، وأن في مؤلفات بعض أصحاب الأهواء والمستضعفين في العلم آراء سقيمة وأقيسة عقيمة؟

كان لهذه الكتب أثر سيئ في نفوس بعض نشئنا، وقد اتخذ بعض من خف في العلم وزنهم من هذه الكتب وسيلة إلىٰ الطعن في علماء الإسلام، فذهبوا يلتقطون هذه الآراء السخيفة ولا يتقون الله في نسبتها إلىٰ علماء الشريعة ليضعوا من شأنهم، مع أن أهل العلم من قبلهم قد نقدوها بأنظار راجحة، وطرحوها من حساب الشريعة بالحجة الساطعة، وجعلوا تبعتها علىٰ أصحابها وحدهم، وأي طائفة من طوائف أهل العلم لا يوجد بينهم ذو رأي ضعيف أو ذوق عليل؟! بل العالم الراسخ قد تصدر عنه آراء تدفعها أصول العلم الذي رسخت فيه قدمه، ويردها عليه من هو أقل منه نباهة وأدنىٰ في العلم منزلة.

أما الفريق الذين ينكرون أشياء من صميم الدين فلم يجئهم الجحود من ناحية البحث الدقيق والنظر القائم علىٰ قوانين المنطق الصحيح، وإنما سبقت إليهم في التعليم أو في الجلوس ببعض الأندية آراء فتقبلوها، وتراءت لهم شبه فاعتنقوها.

والآراء الفاسدة والشبه المغوية تربي في النفوس الضعيفة أذواقًا سقيمة، ويكون لهذه الأذواق الحكم العاجل، حتىٰ إذا أنكرت حقًّا خيل إلىٰ أصحابها أن إنكارهم صادف محزًّا وظلوا في جهالتهم يتخبطون. فقطع يد السارق أو السارقة مثلًا قد تنازع في حكمته بعض الأذواق الخاصة، ولكن الأحكام إنما يراعىٰ فيها المصالح العامة، وفي قطع يد هذا الصنف من المجرمين مصلحة سنأتي علىٰ بيانها في مقام غير هذا.

ولا ننسىٰ بعد هذا أن ما بلغه الغربيون من التقدم في العلوم والفنون قد جعل لهم في القلوب إكبارًا، وبلغ هذا الإكبار في بعض النفوس الصغيرة أن يفوه أحد الغربيين بكلمة يطعن بها في حقيقة من حقائق الإسلام فيتلقوها منه بمتابعة، ويحسبوها طعنًا صائبًا، ولا سيما الكلمات التي تصدر من طائفة يخرجون في زي الكتاب أو الفلاسفة، إذ يقع في أوهام الغافلين أنه نتيجة نظر لا يعرف غير البحث والدليل، ويفوتهم أن في هؤلاء الكتاب من لا يزال في أسر تقاليده وعواطفه، وفيهم

من يكون بارعًا في ناحية من العلم قاصر النظر في ناحية أخرىٰ، وها نحن أولاء نقرأ نتائج أبحاثهم في موضوعات إلهية أو تاريخية أو اجتماعية أو لغوية، فنرىٰ فيهم من يتبع الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا، وكان علىٰ نشئنا أن يعتبروا بالمناقشات التي تدور بين علمائهم أنفسهم، فإنها شاهد صدق علىٰ أن من علمائهم أو فلاسفتهم من يعتمد الرأي لمجرد الشبهة، ولا يبالي أن يسميه علمًا وهو لا يرتبط بعد بالحجة أو ما يشبه أن يكون حجة.

ومن الطرق المضلة عن السبيل أن بعض الداعين إلىٰ غير الإسلام قد وجدوا من موسريهم خزائن مفتحة الأبواب، وأيديًا تفيض عليه الأموال بغير حساب، ومن الميسور أن يتصل هؤلاء ببعض البائسين من نشئنا الذين لم ينفذ الإيمان إلىٰ سويداء قلوبهم، فيشتروا ضمائرهم أو ألسنتهم بشيء من حطام هذه الحياة، وربما أتوهم من ناحية الشهوات ففتحوا لهم أبوابها، وجعلوا ثمن تمكينهم منها الانسلاخ عن الدين، فلا يبالون أن ينسلخوا منه، إذ لم يدخل بعدُ في قلوبهم حتىٰ يكون أعزّ عليهم من كل ما تهوىٰ أنفسهم.

ومن الذي لا يعلم أن معاهد تقام في أوطاننا باسم العلم أو العطف علىٰ الإنسانية والغاية منها صدف النفوس عن صراط الله السوي؟ دل علىٰ هذا كتب يدرسونها في هذه المعاهد، وهي كما قرأنا نبذًا منها محشوة بالطعن في الإسلام والحط من شأن الرسول الأعظم ﷺ. وهذا القس زويمر[1] نفسه ينبهنا علىٰ أن

(١) زويمر: هو صموئيل زويمر رئيس المبشرين (المنصرين) في الشرق الأوسط، تولىٰ تحرير مجلة العالم الإسلامي التي أنشأها مع مكدونالد، له العديد من المؤلفات، أسس معهد في أمريكا لأبحاث تنصير المسلمين، ويعد هو من أشهر رموز التنصير في العصر الحديث، تنقل في الدول الإسلامية، وعقد بها الكثير من المؤتمرات التنصيرية، وترأس جمعيات التنصير في الشرق الأوسط، ولد سنة ١٨٦٧م، توفي سنة ١٩٥٢م.

لمزيد تفصيل انظر كتابات الأستاذ أنور الجندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أهداف التغريب في العالم الإسلامي»، =

المدارس التي يقوم بها جماعات التبشير إنما تجعل وسيلة إلىٰ تحويل المسلمين عن دينهم القويم، فقال في مقال تحت عنوان «حركة التبشير في العالم الإسلامي» بعد أن ذكر ما يعترضهم من المصاعب في داخل أفريقيا: «ومن المستطاع التغلب علىٰ هذه الصعوبة بالالتجاء إلىٰ الوسائل المعروفة؛ كالمتاجرة مع الأهالي، وفتح المدارس لأبنائهم، وما ماثل ذلك».

وقد رأينا لهذه المدارس التي تفتح في سوريا ومصر وغيرها من البلاد آثارًا محزنة(١).

فكم من فتىٰ مسلم بعث به إليها فتخرج منها وهو يحمل من التنكر لقومه وشريعتهم مثل ما يحمله خصومهم المحاربون.

ثم إن بعض الناشئين في مهد إسلامي قد أصيبوا بما يشوه فطرهم وأرادوا ألا يكون هذا التشويه مقصورًا علىٰ أنفسهم، فاجتهدوا في أن ينقلب الناس منقلبهم ويعملوا علىٰ شاكلتهم، فكان لهم في الاستخفاف بالعقائد الصحيحة والشريعة الحكيمة حركات طائشة، ولولا هداية القرآن ووقوف فريق من أهل العلم في وجوههم لاستدرجوا خلقًا كثيرًا.

ونذكر بمنتهىٰ الأسف أن من هذا الصنف من يقضي نصيبًا من حياته في الدفاع عن الإسلام حتىٰ يتبوأ مقعد الدعاة المصلحين، ثم لا يلبث أن يرىٰ بضاعة الازدراء بالدين نافقة، فيثور عليها مع الثائرين، ويسرع إلىٰ لمز الرجال الذين رفعوا لواءه،

=

و«الإسلام في وجه التغريب»، و«الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة».

(١) وهي مدارس الإرساليات التنصيرية لتربية النشء، كلية فيكتوريا بالإسكندرية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وقد كان يطنب في تمجيدهم، وفي أمثال من يكون علىٰ هذا النعت خطر علىٰ النشء كبير، إذ الثقة التي أحرزها من قبل قد تجعلهم يسيغون أقواله بما تحمل من أقذاء وسموم، فيبلغ مأربه دون أن يفقد مكانته، ثم إن انحرافه عن الدين بعد أن كان من أنصاره قد يلقي في نفوس المستضعفين أن هذا الذي قضىٰ زمنًا في مظاهرة الدين لم يتجاف عنه إلا بعد أن بصر بالحجة واستبان له أنه كان علىٰ غير هدىٰ، وصغار العقول لا يشعرون بأن في الناس من يطوي في نفسه حاجة يستطيع أن يلبس لها ثوب الرياء أمدًا غير قصير، حتىٰ إذا رأىٰ قضاءها في ذم ما كان يحمد، ومحاربة ما كان ينصر، وجد في استعداده ما يساعده علىٰ أن يظهر في أي لباس شاء.

آثار الانحراف:

دلت المشاهدة علىٰ أن الناشئ الذي يصاب بمرض الريب أو الجحود لا يمكث أن ينحط في المآثم وينبذ الأدب الرفيع والعمل الرشيد وراء ظهره، وإذا رأيناه يتجنب إثمًا فبالمقدار الذي يتقي به لومة لائم أو طائلة قانون، وإذا عمل حسنًا فلينال مدحًا وإطراءً، أو ليصل إلىٰ عاجل من المنافع المادية أكبر، وإن ناشئًا يعتقد أنه متىٰ استتر عن أعين الناس لم يبق له فيما يفعل من رقيب، ولا يناله علىٰ ما يأتي من جزاء لا يتحامىٰ في غالب أمره أن يعتدي علىٰ نفس أو عرض أو نسب أو مال الاعتداء الذي يشين وجه المدنية، ويحدث في نظام الجماعة وهنًا.

ودلت التجارب علىٰ أن زائغ العقيدة متىٰ ملك جاهًا أو سلطة فتن الأمة في دينها، وانتهك حرمات شريعتها، ولم يخلص النظر في إصلاح أمرها، ولاقىٰ منه المؤمنون اضطهادًا، والجاحدون وأصحاب الأهواء مناصرة وإقبالًا، فيكون داعيًا عمليًّا إلىٰ الخروج علىٰ الدين، فتموت الفضيلة والغيرة علىٰ الحقوق العامة، ويتقطع حبل اتحاد الأمة إربًا.

دولة الانحراف:

حتم علينا أن نسعىٰ إلىٰ أن يكون التعليم الديني شاملًا، فما من ناشئ إلا ويتلقىٰ منه مقدارًا يكفي لإنارة عقله وطمأنينة نفسه، ونقبل بعد هذا علىٰ كتب الدراسة فنتخير منها ما هو حسن الوضع، نقي من كل ما ليس بشرع، وبهذا نأمن من أن يكون في نشئنا من ينحرف عن الدين جهلًا بحقائقه.

وإذا نحن سرنا في تقرير أصول الدين وأحكامه علىٰ طريقة إقامة الحجة وبيان الحكمة خففنا شر الصنف الذي ينكر أمورًا من الدين بعلة أنها لا توافق المعقول أو لا تتحقق بها المصلحة.

وإنما يستعان علىٰ جعل التعليم عامًّا بعناية أولي الأمر ونصحهم في تدبير شئون الأمة، حيث يقررونه في سائر المدارس، ويقومون عليه كما يقومون علىٰ سائر العلوم، ومما يسر الأمة أن ترىٰ من ولاة أمورها العناية بتعليم الدين الذي هو ملاك سعادة أبنائها في الدنيا قبل الآخرة.

ومن واجب أهل العلم بعد هذا أن يرقبوا حركة الثائرين علىٰ الدين ويكونوا علىٰ بصيرة بما يكتبونه في الصحف، أو يحضرون به في النوادي ليقوِّموا أوده وينبهوا علىٰ خطره، حتىٰ يستبين أمره، وتتضح أمام الناشئين طريقة قرع الشبهة بالحجة، وصرع الباطل بقوة الحق، وكذلك يفعل العلماء الراسخون، والكتاب المخلصون.

وحق علىٰ من يبغي السعادة لابنه أو لقريب وكل إليه أمره لا يلقي به إلا حيث يأمن علىٰ إيمانه وطهارة نفسه، ولا يذهب به الطمع في متاع الدنيا إلىٰ الاستهانة بأمر العقيدة فإنها الأساس الذي تقوم عليه الحياة الطيبة والشرف الأصيل.

فإذا اشتدت عناية أولي الأمر بالتعليم الديني في المدارس علىٰ اختلاف أقسامها وفنونها، وأرهف أهل العلم أقلامهم في حماية الشريعة ممن يتساقطون علىٰ

الطعن فيها أو المكر في تأويلها، وأخذ الآباء بهدى الله فصانوا أبناءهم عن المدارس المنشأة للصد عن السبيل؛ خسرت تجارة الرهط الذين يجهلون على الحق والفضيلة، وتهيأت لنا أسباب نهضة علمية اجتماعية نجني ثمرًا لذيذًا من نتائجها، وتحمد الأجيال القابلة عاقبتها.



ضلالة فصل الدين عن السياسة

ما زال الرسل عليهم السلام يرمون في الدعوة إلىٰ أصول الإيمان بالله عن قوس واحدة، ولكل رسول بعد هذا شريعة يراعىٰ في أمرها ونهيها حال من يرسل إليهم خاصة، حتىٰ حضر الوقت الذي تهيأ فيه البشر علىٰ اختلاف بيئاتهم للانتظام في شريعة واحدة، فبعث الله المصطفىٰ ﷺ بالحنيفية السمحة، وجعله خاتم النبيين، وقضىٰ بأن تكون شريعته خاتم الشرائع، ولعموم رسالته، سواء الشاهد فيها والغائب، العربي والعجمي، أقام علىٰ صدقه آيات باقيات ما نظر فيها ذو فطرة صافية أو بصيرة نافذة إلا أسلم وجهه لله قانتًا ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولخلود شريعته جعلها أبلغ الشرائع حكمة، وأوفاها أصولًا، وأوسعها للمصالح رعاية.

ثلاث حقائق كل واحدة منها شطر من الإسلام: عموم رسالة محمد ﷺ، واشتمال شريعته بنصوصها وأصولها علىٰ أحكام ما لا يتناهىٰ من الوقائع، وكون هذه الشريعة أحكم ما تساس به الأمم، وأصلح ما يقضىٰ به عند التباس المصالح أو التنازع في الحقوق.

أجمع علماء المسلمين علىٰ هذه الحقائق وعرفها عامتهم، فمن أنكر واحدة منها فقد ابتغىٰ في غير هداية الإسلام سبيلًا، ومثل من يماري في شيء منها ثم يدعي أنه لا يزال مخلصًا للإسلام، مثل من يضرب بمعوله في أساس صرح شامخ، ثم يزعم أنه حريص علىٰ سلامته، عامل علىٰ رفع قواعده.

فتنت مدنية الشهوات أشخاصًا ينتمون إلىٰ الإسلام، فانحرفت بهم عن المحجة، وأدركوا أن مجاهرتهم بإنكار رسالة المصطفىٰ ﷺ تسقطهم من حساب

المسلمين دفعة، فلا يبلغون من فتنة الأمة مأربًا، فبيتوا أن يبقوا ثوب الإسلام على أكتافهم، ويحركوا بمدحه في بعض المجالس ألسنتهم، أو في بعض الصحف أقلامهم، لكي يركن الغافلون من المسلمين إلىٰ أقوالهم، فيقذفوا من وراء ريائهم وثقة بعض الناس بهم ما شاءوا من آراء خاسرة، ويزعموا أن هذه الآراء من هداية الإسلام لا ينكرها.

والواقع أن هذا الصنف من المنحرفين قد أحدث في بعض البلاد الإسلامية آثار فساد لم يُحدث معشارها النابذون إلىٰ الدين علىٰ سواء، وكم أرتنا الأيام في هذا الصنف من عجائب دلتنا علىٰ أن هناك مغارات يأتمرون بالدين بين حيطانها، ولغة إذا حضرهم بعض المسلمين يجنحون إلىٰ التخاطب بها، وضروبًا من الإغواء يجهدون أنفسهم في تمويهها.

منذ عهد قريب أخذ بعض الكاتبين يتشبهون بمن يؤلف علىٰ طريق البحث العلمي، فقالوا ما شاءوا أن يقولوا، وخرجوا بغير مناسبة منطقية إلىٰ إنكار أن يكون للإسلام مدخل في الشئون القضائية والمعاملات المدنية.

جال هذا الصوت جولة الباطل ثم ذهب كصيحة في وادٍ، ولم يبق له صدىٰ إلا في آذان رهط لا يسمعون رشدًا، ولا يفقهون حجة، وإن شئت فقل: صادف ذلك الصوت أفئدة هواء، فجعلوا يحاكونه في بعض ما يكتبون، ويوقظون فتنًا لو أقبل كل علىٰ ما يحسن أن يتحدث فيه لكانوا عنها في شغل.

ما كدنا ننتهي من إماطة أذىٰ الذي ادعىٰ أنه يفسر القرآن بالقرآن، حتىٰ خرجت إحدىٰ المجلات تحمل مقالًا تحت عنوان «داء الشرق ودواؤه» وفي هذا المقال دعاية إلىٰ فصل الدين عن السياسة، وبلغ بكاتبه الحال أن زعم أن سبب تأخر المسلمين عدم فصلهم للدين عن السياسة.

ونحن نود والله يعلم أن يقبل كل من بيده قلم علىٰ ما فيه خير للناس، والموضوعات العلمية والأدبية والسياسية مترامية الأطراف، وانصراف نفس الكاتب عن البحث في أمثال هذه الموضوعات ليس بعذر يبيح له أن يخوض بقلمه في الحديث عن الدين خوض من يقولون ما لا يتدبرون.

ونود والله يعلم أن نقبل علىٰ شأننا، ونمضي في سبيلنا، وليس في فطرتنا الولوع بأن نفند لكاتب رأيًا، أو نبطل لباحث قولًا، ولكن القوم أصبحوا يتساقطون علىٰ طمس معالم الحقيقة والفضيلة تساقط الفراش علىٰ السراج، والسكوت عنهم تفريط في جنب الله، ومن فرط في جنب الله خسر الدنيا قبل الآخرة.

قال صاحب المقال في ذكر أهم النقط الجوهرية التي ترجع إليها أسباب ضعف الشرق: «الثانية: عدم التفريق بنظام قاض بين السلطتين الدينية والدنيوية، فكان هذا من جملة المسببات لتأخر المسلمين، إذ أن جمع السلطتين في شخص واحد بدون تحديد لهما كان من أبعد[1] الأمور إلىٰ اختلال النظام، وإذا كان هذا أفاد المسلمين في صدر التاريخ الإسلامي وأمر العالم لهم كما قدمنا، إلا أنه كان بلاء بعد انقسام المسلمين إلىٰ ممالك وفرق وشيع ومذاهب وأحزاب، ووجود دول أخرىٰ تنازعهم السيادة علىٰ العالم، وقد عاد اجتماع هاتين السلطتين بلاء عليهم، إذ أصبحت الرياسة الدينية والدنيوية في الواقع في قبضة تلك الدول التي نازعتهم كما هو مشاهد الآن».

نعرف من قبل أن يظهر هذا المقال أن الذين يدعون إلىٰ فصل الدين عن السياسة فريقان: فريق يعترفون بأن للدين أحكامًا وأصولًا تتصل بالقضاء والسياسة، ولكنهم ينكرون أن تكون هذه الأحكام والأصول كافلة بالمصالح آخذة بالسياسة

(١) كذا في الأصل ولعلها محرفة عن كلمة «أدعىٰ».

إلىٰ أحسن العواقب، ولم يبال هؤلاء أن يجهروا بالطعن في أحكام الدين وأصوله، وقبلوا أن يسميهم المسلمون ملاحدة؛ لأنهم مقرون بأنهم لا يؤمنون بالقرآن ولا بمن نزل عليه القرآن.

ورأىٰ فريق أن الاعتراف بأن في الدين أصولًا قضائية وأخرىٰ سياسية، ثم الطعن في صلاحها إيذان بالانفصال عن الدين، وإذا دعا المنفصل عن الدين إلىٰ فصل الدين عن السياسة كان قصده مفضوحًا وسعيه خائبًا، فاخترع هؤلاء طريقًا حسبوه أقرب إلىٰ نجاحهم، وهو أن يدعوا أن الإسلام توحيد وعبادات، ويجحدوا أن يكون في حقائقه ما له مدخل في القضاء والسياسة، وجمعوا علىٰ هذا ما استطاعوا من الشبه لعلهم يجدون في الناس جهالة أو غباوة، فيتم لهم ما بيتوا.

هذان مسلكان لمن ينادي بفصل الدين عن السياسة، وكلاهما يبتغي من أصحاب السلطان أن يضعوا للأمة الإسلامية قوانين تناقض شريعتها، ويسلكوا بها مذاهب لا توافق ما ارتضاه الله في إصلاحها، وكلا المسلكين وليد الافتتان بسياسة الشهوات، وقصور النظر عما لشريعة الإسلام من حِكم بالغات.

أما أن الإسلام قد جاء بأحكام وأصول قضائية، ووضع في فم السياسة لجامًا من الحكمة، فإنما ينكره من تجاهل القرآن والسنة ولم يحفل بسيرة الخلفاء الراشدين، إذ كانوا يزنون الحوادث بقسطاس الشريعة، ويرجعون عند الاختلاف إلىٰ كتاب الله أو سنة رسول الله.

في القرآن شواهد كثيرة علىٰ أن دعوته تدخل في المعاملات المدنية، وتتولىٰ إرشاد السلطة السياسية، قال تعالىٰ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة: ٥٠]، وكل حكم يخالف شرع الله فهو من فصيلة أحكام الجاهلية، وفي قوله تعالىٰ: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ إيماء إلىٰ أن غير الموقنين قد ينازعون في حسن أحكام رب البرية، وتهوىٰ أنفسهم تبدلها بمثل أحكام

الجاهلية، ذلك لأنهم في غطاء من تقليد قوم كبروا في أعينهم، ولم يستطيعوا أن يميزوا سيئاتهم من حسناتهم، وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٤٩] فرض في هذه الآية أن يكون فصل القضايا علىٰ مقتضىٰ كتاب الله، ونبه علىٰ أن من لم يدخل الإيمان في قلوبهم يبتغون من الحاكم أن يخلق أحكامه من طينة ما يوافق أهواءهم، وأردف هذا بتحذير الحاكم من أن يفتنه أسرىٰ الشهوات عن بعض ما أنزل الله، وفتنتهم له في أن يسمع لقولهم، ويضع مكان حكم الله حكمًا يلائم بغيتهم، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥]، وفي آية: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧]، وفي آية ثالثة: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤].

وفي القرآن أحكام كثيرة ليست من التوحيد ولا من العبادات، كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد، وأحكام النكاح والطلاق واللعان والولاء والظهار والحجر علىٰ الأيتام والوصايا والمواريث، وأحكام القصاص والدية وقطع السارق وجلد الزاني وقاذف المحصنات، وجزاء الساعي في الأرض فسادًا، بل في القرآن آيات حربية فيها ما يرشد إلىٰ وسائل الانتصار كقوله تعالىٰ مرشدًا إلىٰ القوة المادية: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقوله تعالىٰ مرشدًا إلىٰ القوة المعنوية: ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]، وقوله تعالىٰ منبهًا علىٰ خطة هي من أنفع الخطط الحربية: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، والكفار هنا المحاربون، ففي الآية إرشاد إلىٰ أن يكون ما بينهم وبين ديارهم أمنًا، ولا يدعوا من ورائهم من يخشون منه أن ينهض إلىٰ أموالهم وأهليهم من بعدهم، أو يجلب عليهم بخيله ورجله ليطعن في ظهورهم وقد أقبلوا علىٰ العدو الذي تجاوزوا إليه بوجوههم؛ وفي الآيات الحربية ما يتعلق بالصلح؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾

[الأنفال: ٦١]، وقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [التوبة: ٢٩]، وفيها ما يتعلق بالمعاهدات كقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وفي السنة الصحيحة أحكام مفصلة في أبواب من المعاملات والجنايات إلىٰ نحو هذا مما يدلك علىٰ أن من يدعو إلىٰ فصل الدين عن السياسة إنما تصور دينًا آخر وسماه الإسلام.

وفي سيرة أصحاب رسول الله - وهم أعلم الناس بمقاصد الشريعة - ما يدل دلالة قاطعة علىٰ أن للدين سلطانًا علىٰ السياسة، فإنهم كانوا يأخذون علىٰ الخليفة عند مبايعته شرط العمل بكتاب الله وسنة رسول الله.

ولولا علمهم بأن السياسة لا تنفصل عن الدين لبايعوه علىٰ أن يسوسهم بما يراه أو يراه مجلس شوراه مصلحة، وفي «صحيح البخاري»: «كانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلىٰ غيره اقتداء بالنبي ﷺ»(١).

ومن شواهد هذا محاورة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب في قتال مانعي الزكاة، فإنها كانت تدور علىٰ التفقه في حديث «**أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا: لا إله إلا الله**»، فعمر بن الخطاب يستدل علىٰ عدم قتالهم بقوله في الحديث: «**فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم**»(٢)، وأبو بكر الصديق يَحتج بقوله في الحديث: «**إلا بحقها**» ويقول: الزكاة من حق الأموال. ولو لم يكونوا علىٰ يقين من أن السياسة لا يسوغ لها أن تخطو خطوة إلا أن يأذن لها الدين بأن تخطوها ما أورد

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٤١).
(٢) متفق عليه: رواه البخاري (٢٥)، مسلم (٢٢).

عمر بن الخطاب هذا الحديث، أو لوجد أبو بكر عندما احتج عمر بالحديث فسحة في أن يقول له: ذلك حديث رسول الله، وقتال مانعي الزكاة من شئون السياسة.

ومن شواهد أن ربط السياسة بالدين أمر عرفه خاصة الصحابة وعامتهم: قصة عمر بن الخطاب، إذ بدا له أن يضع لمهور النساء حدًّا، فتلت عليه امرأة قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠]، فما زاد علىٰ أن قال: رجل أخطأ وامرأة أصابت، ونبذ رأيه وراء ظهره[(١)]، ولم يقل لها: ذلك دين وهذه سياسة.

وكتب السنة والآثار مملوءة بأمثال هذه الشواهد، ولم يوجد حتىٰ في الأمراء المعروفين بالفجور من حاول أن يمس اتصال السياسة بالدين من الوجهة العلمية وإن جروا في كثير من تصرفاتهم علىٰ غير ما يأذن به الله، جهالة منهم أو طغيانًا.

وأراد الحجاج أن يأخذ رجلًا بجريمة بعض أقاربه، فذكره الرجل بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فتركه، ولم يخطر علىٰ باله وهو ذلك الطاغية أن يقول له: ما تلوته دين، وما سأفعله سياسة.

وأما قيام أحكام الشريعة علىٰ أساس العدل، ورسمها للسياسة خططًا محكمة الوضع فسيحة ما بين الجوانب، فذلك ما لا أستطيع تفصيل الحديث عنه في هذا المقال، وفيما كتبناه ونكتبه إن شاء الله تعالىٰ تحت عنوان: «الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان»[(٢)] ما يساعد علىٰ الإلمام بأصول الشريعة ومعرفة اتساعها لكل ما يحدث من الوقائع، والذي نقوله في هذا المقام: إن السياسة لا تجد

---

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٧/ ٢٣٣)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١/ ١٦٦ - ١٦٧)، وهي قصة واهية لا تثبت، إسناداها منقطعان، وفي إسناديها رواة متروكو الحديث.

(٢) وهو في ضمن سلسلة رسائل الإصلاح يسر الله خروجه قريبًا.

في الدين ما يقف دون مصلحة، ولا تجد منه ما يحمل علىٰ إتيان مفسدة، لا تجد فيه هذا ولا ذاك متىٰ وزنت المصالح والمفاسد بميزان العقل الراجح، وكان القابضون علىٰ زمامها من حصافة الرأي في منعة من أن يطيش بهم التقليد أو إرضاء طائفة خاصة إلىٰ أن يروا الفساد صلاحًا فيشرعوه، أو يروا الصلاح في لون الفساد فينصرفوا عنه، وليس من شأن الدين أن يراعي فيما يشرع الأهواء الجامحة وإن كانت أهواء الملإ الذين استكبروا، أو أهواء من في الأرض جميعًا.

والرؤساء الذين لم يحافظوا في سياسة شعوبهم الإسلامية علىٰ أحكام الشريعة وآدابها، فوضعوا لهم قوانين جائرة، وأذنوا بمظاهر غير صالحة إنما أتوا من ناحية جهلهم بسماحة شرع الإسلام وسعة قواعده وسمو مقاصده، وإذا كان علىٰ غير هؤلاء الرؤساء تبعة فعلىٰ أولي الحل والعقد من فضلاء الأمة وعلمائها إذا أهملوا علاجهم، ولم يبذلوا في دعوتهم إلىٰ الاستقامة جهدهم.

أما الأحداث وأشباه الأحداث الذين لا يهدأ لهم بال ما داموا يسمعون اسم الدين يجري في لسان بعض الدول باحترام، فإن من نشأ في غير جد، وأسرف في حب اللهو، لا يألف شريعة تأمر بالعدل، وتضع دون الأهواء الجامحة حاجزًا، فلا عجب أن يتآمروا بها، ويشيروا علىٰ السياسة بأن تبتعد منها، وإذا بلغ هؤلاء مأربهم في سياسة وقع زمامها في يد زائغ عن سبيل الرشد، فستذهب آمالهم خائبة في كل قطر يسوسه رئيس يقدر الإسلام قدره، ويجد من حوله علماء درسوا الشريعة بنباهة، ولا يخفىٰ عليهم قصد من يتغنون بمدح الإسلام، وقبل أن تستريح حناجرهم يطعنونه في الصميم.

يقول الكاتب: «إن جمع السلطتين في شخص واحد بدون تحديد لهما كان من أدعىٰ الأمور إلىٰ اختلال النظام».

ليس في الإسلام سلطة دينية إلا علىٰ معنىٰ أن الأمير ينفذ أحكام الشريعة

المفصلة في الكتاب والسنة، أو المندرجة في الأصول المأخوذة منهما، وقاعدة الشورىٰ التي قررها القرآن الكريم وجرىٰ عليها الخلفاء الراشدون كافلة بصحة الاجتهاد في الأحكام المستنبطة من الأصول، أما النظم التي تقوم بها الشورىٰ علىٰ وجهها الصحيح فموكولة إلىٰ الآراء الراجحة وما تقتضيه مصالح الأمم أو العصور، فالإسلام لم يترك السلطة التي وضعها في أيدي الأمراء مطلقة عن التقيد، وإذا استهان بعض الأمراء بقاعدة الشورىٰ فإن التشريع تام، والوزر علىٰ من لم يأخذ نفسه بما قرره الشرع العزيز.

وإذا كان بعض الأمراء هم الذين خرجوا عما حده الإسلام لسلطتهم الدينية، فحكمة الكاتب متىٰ كان مسلمًا أن يقرر الحد الذي رسمه الإسلام ويبين للناس كيف تعداه أولو الأمر، ليطالبوهم بالوقوف عنده، لا أن يقول كلامًا مبهمًا، ويبني عليه المناداة إلىٰ شهوة هي فصل الدين عن السياسة.

ويقول صاحب المقال: «وقد عاد اجتماع السلطتين بلاء عليهم، إذ أصبحت الرياسة الدينية والدنيوية في الواقع في قبضة تلك الدول التي نازعتهم كما هو مشاهد الآن».

لسقوط الشعوب الإسلامية في قبضة تلك الدول التي نازعتهم أسباب ليس الجمع بين السلطتين منها في شيء، ومن طبيعة سيطرة تلك الدول عليهم أن تتصرف في شئونهم علىٰ طرق لا تحفظ حقوقهم ولا تراعي فيها مصالحهم، وهل ينقص هذا البلاء لو أن المسلمين أعلنوا فصل سياستهم عن الدين قبل أن يسقطوا في أيدي هذه الدول المنازعة لهم؟!

حِرْص الكاتب علىٰ شهوة فصل الدين عن السياسة جعله يورد في معرض التشويق إليها ما ليس بحق ولا يشبه أن يكون حقًّا، بأي طريق عرف الكاتب أن تلك الدول إذا وجدت السياسة في يد والدين في يد أخرىٰ، سلبت ما في اليد الأولىٰ من

سياسة وتركت اليد الأخرىٰ تعمل في حدود سلطتها بحرية!

ويقول الكاتب: «وإذا كان هذا أفاد المسلمين في صدر التاريخ الإسلامي وأمر العالم لهم كما قدمنا، إلا أنه كان بلاء بعد انقسام المسلمين إلىٰ ممالك وفرق وشيع ومذاهب وأحزاب، ووجود دول أخرىٰ تنازعهم السيادة علىٰ العالم».

قد عرفت أن الأمير المسلم ليس عنده في الواقع سوىٰ سلطة واحدة هي تدبير شئون الأمة علىٰ مقتضىٰ القوانين الشرعية والنظم التي لا تخالف شيئًا من أصولها، فتجريد الأمير من السلطة الدينية هو عزل له عن الإمارة في نظر الشريعة، ومن لم يكن أميرًا في نظر شارع الإسلام، فليس بأمير في نظر المسلمين، فالمسلمون لا يستطيعون أن يتصوروا أميرًا مجردًا من السلطة الدينية فضلًا عن أن يجردوه منها بالفعل ويرضوا بعد تجريده منها بالاستماع إليه والطاعة له.

ولم تكن السلطة الدينية بيد الأمراء في يوم من الأيام بلاء علىٰ المسلمين، وإنما بلاء المسلمين في عدم قيام بعض أمرائهم بما توجبه هذه السلطة من نحو العدل والشورىٰ والمساواة وإعداد القوة لتقرير الأمن وكف العدو الذي يبسط إليهم يده بالسوء.

قال صاحب المقال: «فكل مملكة احتضنت مذهبًا في العقائد والفروع لتبقىٰ وحدها منفصلة عن الممالك الأخرىٰ، فبعد الانقسام أصبح كل أمير منهم إمامًا دينيًّا وحاكمًا سياسيًّا لقطره، فكانت النتيجة من هذا الجمع الإخلال بالنظام العام، وزالت الوحدة المقصودة من روح التشريع الإسلامي، فتعددت الخلافة واختلت أحكامها، بعكس الأمم الأخرىٰ التي تنبهت إلىٰ حكمة الفصل بين السلطتين، فصار ذلك الفصل مصدرًا لفائدة الأمة وحمايتها من التلاشي والانهيار، فلم يضرها اختلاف الدول فيها لوجود الرياسة الدينية قائمة في حدود سلطتها وتخصصها، ولذلك بقيت وحدتها خالدة في عصمة من الانشقاق والتدهور اللذين أصابا الوحدة الإسلامية».

وقع تفرق في الممالك الإسلامية، وأصبح كل أمير مستقلًا بالنظر في أمور قطره، فكانت النتيجة من استقلال كل أمير بمملكة مع تقاطع هذه الممالك وتدابرها انحلال الرابطة الإسلامية وزوال الوحدة المقصودة من التشريع الإسلامي.

فسبب اختلال النظام العام أو أحكام الخلافة: انقسام الأمم الإسلامية إلىٰ دول انقسامًا غير مصحوب بشيء من التحالف والتعاطف، أما أن كل أمير يرجع إليه النظر في شئون رعيته الدينية فذلك من لوازم الإمارة في الإسلام، فلم يكن لعد الأمير المستقل نفسه حارسًا للدين في مملكته الخاصة دخل في اختلال النظام، فوهن المسلمين جاء من جهة استقلال كل أمير بطائفة من المسلمين استقلالًا يقطع بينها وبين الدولة العظمىٰ صلة التناصر والتعاون، لا من جهة أن رعاية الدين داخلة في سياسة كل دولة.

ويقول الكاتب: «بعكس الأمم الأخرىٰ التي تنبهت إلىٰ حكمة الفصل بين السلطتين، فصار ذلك الفصل مصدرًا لفائدة الأمة وحمايتها إلخ»، وهذا صريح في أن الكاتب يريد من الدول الإسلامية أن تفعل ما فعلته الدول الغربية من تجريد السياسة من الدين، وهو رأي لا يصدر إلا ممن يكن في صدره أن ليس للدين من سلطان علىٰ السياسة، وهذا ما بيتته فئة يريدون أن ينقصوا حقيقة الإسلام من أطرافها حتىٰ تكون بمقدار الديانة المسيحية، ثم يصبغوا هذا المقدار من بعد بأي صبغة أرادوا، فيذهب الإسلام، فلا القرآن نزل، ولا محمد ﷺ بعث، ولا الخلفاء الراشدون جاهدوا في الله حق جهاده، ولا الراسخون في العلم سهروا في تعرف الأصول من مواردها، وانتزاع الأحكام من أصولها.

يضرب الكاتب المثل بالأمم الأخرىٰ، ويزعم أن فصلها الدين عن السياسة كان مصدر فائدة الأمة وحمايتها من التلاشي والانهيار، ومن أجل فصلها الدين عن السياسة ووجود الرياسة الدينية قائمة في حدود سلطتها لم يضرها اختلاف الدول فيها.

وَضرْبُ المثل علىٰ هذا الوجه أثر نظرة متسرعة، إذ ليس للرياسة الدينية في الإسلام حد تنتهي إليه ثم يكون للأفراد أو الجماعات أن تفعل بعده ما تشاء، ولو كان في دين تلك الدول قوانين مدنية ونظم سياسية، وقامت كل دولة علىٰ تنفيذ تلك القوانين والنظم داخل حدودها، أفيكون مجرد رعايتها لما جاء به دينها سببًا لانتشار مرض التقاطع بينها؟!

ليس في طبيعة ربط السياسة بالدين التقهقر والتنازع، إلا أن يكون في تعاليم الدين ما يسير بالناس إلىٰ وراء، أو ما يغري بينهم العداوة والبغضاء، وليس في دين الإسلام إلا ما يصعد بالأمم متىٰ شاءت الصعود إلىٰ السماء، وليس فيه إلا ما يدعو إلىٰ الائتلاف والتعاون علىٰ أن تكون كلمة الحق هي العليا.

قال صاحب المقال: «ولنضرب لذلك مثلًا وحدة الكنيسة الكاثوليكية، فإنها علىٰ الرغم من اختلاف الدول الكاثوليكية بقيت لها زعامتها وشعورها بقوة فكرتها، وقد رأينا أثرها في الحروب الصليبية المستمرة، بل وفي كل الحوادث التي تلتها التي تألبت فيها أوربا علىٰ الأمم الإسلامية، فإن للكنيسة والجمعيات الدينية المختلفة التي تستمد سلطتها منها أثرها الفعال في بقاء وانتشار المسيحية وتأثيرها في سياسة العالم».

ليس في الإسلام سلطة دينية تشبه السلطة الكاثوليكية[1]، والسلطة الدينية في الإسلام لكتاب الله وسنة رسول الله ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

وعلىٰ العلماء البيان وعلىٰ الأمراء التنفيذ، فإن أراد الكاتب من السلطة البيان، فالبيان حق لكل عالم تفقه في أصول الشريعة ومقاصدها، فلا يختص به عالم دون

(١) ظهرت الدعوة للعلمانية في أوربا للتخلص من ظلم رجال الكنيسة وتسلطهم علىٰ كل شيء وفقًا لشهواتهم ورغباتهم، ومن هنا ظهرت الدعوة لفصل الدين عن الدنيا.

آخر، ولا يعد بيان العالم الذي تعينه الأمة للبيان أرجح من بيان غيره إلا أن تكون حجته أقوىٰ، وإذا كان الأمر للحجة فما معنىٰ تعيين شخص ليكون مصدر البيان في كل حال؟ فإن أراد من السلطة التنفيذ فليس له معنىٰ سوىٰ أن تكل الأمة إلىٰ شخص القيام بتنفيذ أحكام الدين علىٰ أن تكون هي يده التي ينفذ بها، وسلاحه الذي يدافع به من يعارض في التنفيذ، وذلك معنىٰ الخلافة المعروفة في الإسلام.

قال صاحب المقال: «ولو رزق المسلمون رجالًا ينظرون بعين الناقد البصير - من قبل قرنين - وفصلوا الدين عن السياسة لكان للإسلام اليوم من الشأن والسيادة في الممالك التي اغتصبتها الدول الأوربية ما لا يقل عما للفاتيكان، وما كان خطر الاستيلاء الأجنبي عليهم عظيمًا».

كلام يروج ولكن في غير هذا الوادي، ويتقبل ولكن بعقول لم تستنر بهداية، يأسف صاحب المقال علىٰ الشأن والسيادة اللذين فاتا المسلمين لعدم فصلهم الدين عن السياسة من قبل قرنين، ويرىٰ أن إبقاءهم الدين في جانب السياسة كان سببًا في أن صار خطر الأجنبي عليهم عظيمًا.

فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين، وليست هذه الجناية بأقل مما يعتدي به الأجنبي علىٰ الدين إذا جاس خلال الديار، وقد رأينا الذين فصلوا الدين عن السياسة علنًا كيف صاروا أشد الناس عداوة لهداية القرآن، ورأينا كيف كان بعض المبتلين بالاستعمار الأجنبي أقرب إلىٰ الحرية في الدين ممن أصيبوا بسلطانهم، ونحن علىٰ ثقة من أن الفئة التي ترتاح لمثل مقال الكاتب لو ملكت قوة لألغت محاكم يقضىٰ فيها بأصول الإسلام، وقلبت معاهد تدرس فيها علوم شريعته الغراء إلىٰ معاهد لهو ومجون، بل لم يجدوا في أنفسهم ما يتباطأ بهم عن التصرف في مساجد يذكر فيها اسم الله تصرف

من لا يرجو لله وقارًا.

يقول الكاتب: «لو فصلوا الدين عن السياسة ما كان خطر الاستيلاء الأجنبي عليهم عظيمًا».

يقول هذا كأنه لا يدري أن السياسة الطاغية لا تهاب إلا حديدًا أشد بأسًا من حديدها، ونارًا أشد حرًّا من نارها، فليس من المعقول أن تردها عن قصدها سلطة دينية ليس في كنانتها سهم، ولا في كفها حسام، أما قياسه حال السلطة الدينية الإسلامية - علىٰ فرض صحة إقامتها - بحال السلطة الكاثوليكية في احترام مؤسساتها وإطلاق يدها في عمل يرفع ملتها فمغالطة أو غفلة عن الفرق بين سلطة دينية يجد فيها الاستعمار مؤازرة أو موافقة علىٰ أي حال، وسلطة دينية قد يكون في بعض أصولها ما لا يلائم طبيعة الاستعمار.

ولو ربط المسلمون سياستهم بالدين من قبل قرنين ربطًا محكمًا، لم تجد يد الغاصب للعبث بحقوقهم مدخلًا، ولو أعلنوا فصل الدين عن السياسة لظلوا بغير دين، ولوجد فيهم الغاصب من الفشل أكثر مما وجد، فليست مصيبة المسلمين في تركهم السياسة مربوطة بالدين كما زعم الكاتب، وإنما هي ذهولهم عن تعاليم دين لم يدع وسيلة من وسائل النجاة إلا وصفها، ولا قاعدة من قواعد العدل إلا رفعها.

قال صاحب المقال: «فإن أعظم ما أصاب المسلمين من المصائب إنما هو فقد الرياسة الدينية بعد أن فقد منهم الاستقلال وحرمانهم من بقائها درعًا حاميًا وسدًّا منيعًا من تسرب المستعمرين باسم السياسة إلىٰ السيطرة علىٰ شعور وضمائر الأمم الإسلامية حتىٰ كاد يختل بناء الدين، ويتنكر المسلمون تعاليمه الحقة».

حقيقة فقد الرياسة الدينية من أعظم ما أصاب المسلمين، وهي الرياسة التي في إحدىٰ يديها هداية، وفي أخراهما قوة، أما الرياسة التي لا يتعدىٰ صاحبها أن يكون

واعظًا عامًّا، يدعو الناس إلىٰ الصلاة والصيام والحج إن استطاعوا إليه سبيلًا، فلم تفقد بعد ولم يحرم المسلمون منها، ولا تزال باقية ولكن في أشخاص متفرقين في البلاد لا في شخص واحد كما يرغب صاحب المقال، ولم نذكر الزكاة في قبيل ما يدخل في الوعظ مخافة أن يكون الكاتب قد انتزعها من أحضان الدين وجعلها في قسمة السياسة.

يربط الكاتب الوقائع ولكن بغير أسبابها، ويصل النتائج ولكن بغير مقدماتها، لنفرض أن المسلمين اتفقوا علىٰ ضلالة فصل الدين عن السياسة، وأقاموا رياسة دينية لا جند لها ولا سلاح، أمن المعقول أن تكون هذه الرياسة درعًا حاميًا، وسدًّا يمنع من تسرب المستعمرين إلىٰ السيطرة علىٰ شعور الأمم الإسلامية وضمائرها؟!

إذا سيطر المستعمر[1] علىٰ الشعور والضمائر فإن أكبر مساعد له علىٰ هذه السيطرة قبضه علىٰ زمام التعليم العام، حيث يسير به علىٰ منهج يخرج به الناشئ مزلزل العقيدة غائبًا عن سماحة الدين وحكمة التشريع، ومعظم النشء مأخوذون بحاجات أو دواعٍ إلىٰ أن يترددوا علىٰ مدارس الحكومة.

فإن أراد الكاتب أن يكون لتلك السلطة الدينية فضل إقامة مؤسسات تغني عن مدارس التبشير ومستشفياتهم التي يتخذونها وسائل للسيطرة علىٰ شعور المسلمين وضمائرهم، قلنا: في يد المسلمين أن يقيموا مؤسسات تحاكي تلك المؤسسات،

---

(١) بل هو احتلال لا استعمار، حيث إن الاستعمار يعني طلب التعمير، فإن «السين والتاء» تأتي للطلب، ولا يختلف العقلاء علىٰ أن احتلال العدو الكافر لديار المسلمين هو استخراب - أي: طلب الخراب - لا استعمار، وهو استعباد - أي: طلب الخضوع والتذلل من المسلمين للكافرين -، لا تعبيدهم لله رب العالمين، ولذا فإن كلمة (الاستعمار) هي كلمة مظلومة، كما بين هذا العلامة محمد بشير الإبراهيمي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقال له بعنوان «كلمات مظلومة» نشرته جريدة «البصائر»، عدد (١) لسنة (١٩٤٧)م.

فينقذوا أبناءهم من شر مؤسسات الأجنبي، ولا شيء يضطرهم إلىٰ موبقة فصل الدين عن السياسة، وابتداع رياسة دينية لم ينزل الله بها من سلطان.

بسط صاحب المقال لسانه في «الفقهاء المسلمين» كما يبسطه فيهم من لم يطالع كتبهم، فغلا في وصفهم بالجمود، حتىٰ زعم أنهم «لم يقولوا لنا كيف يجتهد الفقيه» وتمادىٰ في هذه المزاعم إلىٰ أن قال: «ووجد من الفقهاء المزيفين من جوز إمامة المغتصب الذي يتولىٰ ولاية الأمة بغير رغبتها وإرادتها».

يقول الفقهاء: تنعقد الإمامة ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وهذا هو الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه الإمامة في كل حال.

وأجازوا للإمام متىٰ خشي التنازع في الإمامة من بعده ورأىٰ في أحد رجاله الكفاية أن يعهد إليه بها قطعًا للفتنة، ولم يجيزوا لأحد أن يتولىٰ أمرها دون أن يبايعه أهل الحل والعقد، أو يعهد إليه بها الإمام، وإن قام مسلم ذو قوة فتولاها بالقهر والغلبة، فإن كان جامعًا لشروط الولاية من نحو العلم والعدل والاستقامة كان إقراره أسلم عاقبة من منازعته، وليس في إقراره من بأس ما تحققت فيه شروط الولاية، فالفقهاء يجيزون ولاية المتغلب علىٰ معنىٰ أنه بعد القهر والغلبة يعد إمامًا لتحقق شروط الإمامة فيه، ولأن منازعته تفضي إلىٰ فتنة ليسوا في حاجة إلىٰ إثارتها[1].

فإن فقد منه بعض شروط الولاية منتخبًا كان أو معهودًا إليه أو متغلبًا، فمن الشروط ما يكون فقده مسقطًا للولاية بنفسه كالارتداد عن الدين، واختلال العقل، ومنها ما يستحق به العزل بإجماع كالفسق، ومن الفقهاء غير المزيفين من يعد الفسق

(١) قال الإمام أحمد في «أصول السنة»: «والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن عَلِيهُم بالسيفِ حتىٰ صار خليفةً وسمي أمير المؤمنين».

في الشروط التي تسقط ولايته بنفسها ولا تحتاج إلىٰ إعلان أهل الحل والعقد بخلعه، أما القيام علىٰ الفاسق وإبعاده من مقر الولاية باليد فموكول إلىٰ اجتهاد أهل الحل والعقد، وهم الذين يسلكون ما تقتضيه الحكمة وتستدعيه مصلحة الأمة(١).

هذا ما يقوله الفقهاء؛ أخذًا من أصول الشريعة، ورعاية لمقاصدها في الاستنباط، وليس فيه تفريط في المصلحة العامة، ولا ما يمس مقام الولاية العظمىٰ بسوء.

(١) قال الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب علىٰ الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جَوْرِهم، بل في الصبر علىٰ جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل.
قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ [الشورىٰ:٣٠]. وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٥].
وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٢٩﴾ [الأنعام: ١٢٩]».
قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلتُ: وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهو أن يتوب المسلمون إلىٰ ربهم ويصححوا عقيدتهم، ويربوا أنفسهم وأهليهم علىٰ الإسلام الصحيح تحقيقًا لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد: ١١]» [التعليق علىٰ الطحاوية ص(٤٧)].

الفتاوى الجلية

لبيان حكم الشرع
في العلمانية

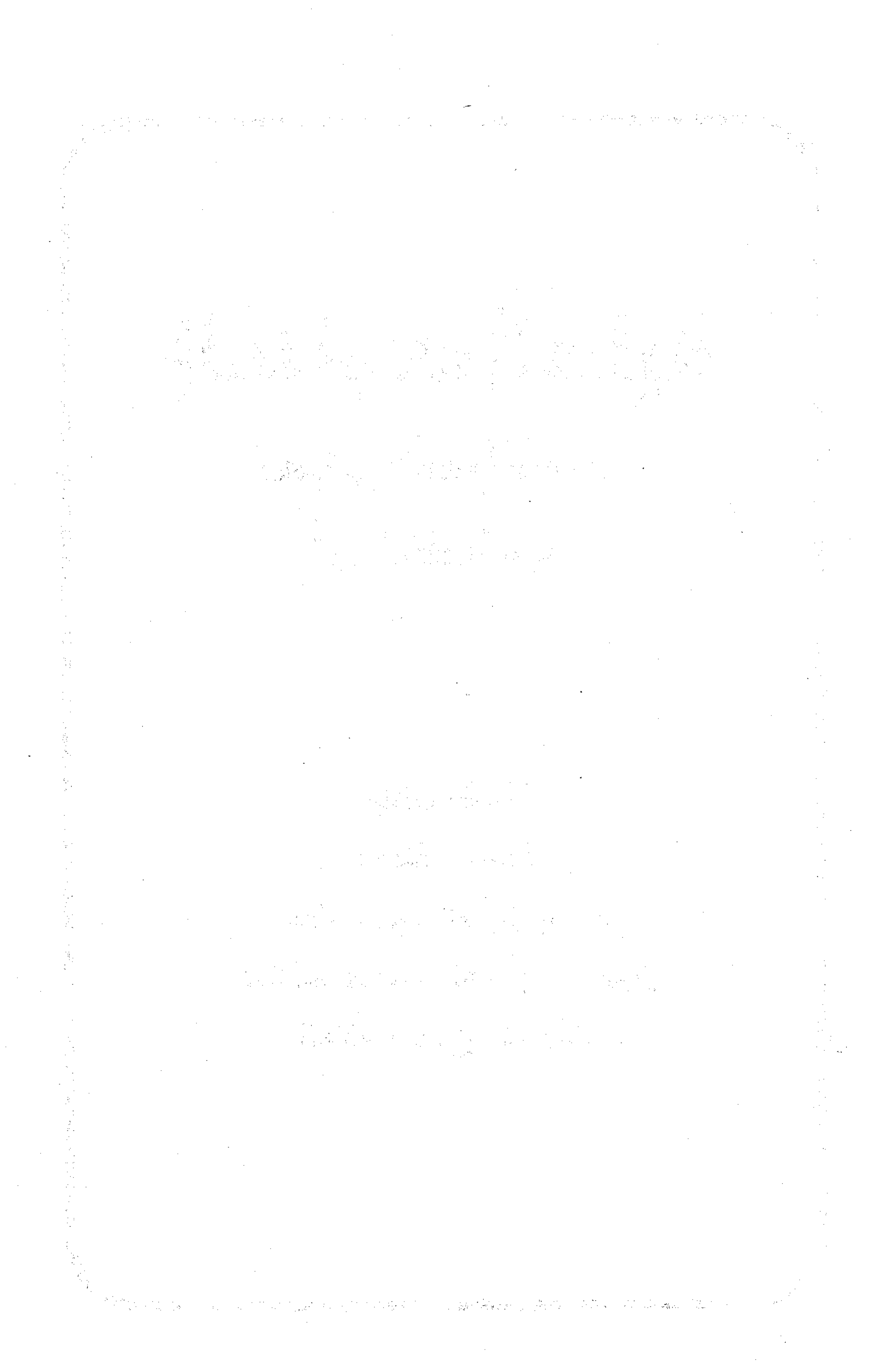
أجاب عليها

اللجنة الدائمة

العلامة عبد العزيز بن باز

العلامة محمد الصالح العثيمين

العلامة صالح الفوزان



الدين والسياسة

س٩: ما القول في الذين يقولون: لا سياسة في الدين، ولا دين في السياسة؟

ج٩: جاءت الشريعة الإسلامية بالسياسة الصحيحة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول في السلم والحرب، وبالسياسة الصحيحة الناجحة التي يجب أن يعامل بها ولاة أمور المسلمين للأمة الإسلامية ويسوسوهم بها في دينهم ودنياهم.

أما السياسة الماكرة المكر السيء، المبنية علىٰ الفسق والخداع والكذب ونقض العهود والمواثيق والغدر وعدم الوفاء بالوعود فلم تأت بها الشريعة الإسلامية، ومن تتبع نصوص الكتاب والسنة النبوية والسيرة العملية للنبي ﷺ وجدها مليئة بالسياسة الصادقة العادلة مع من يواليها ومن يعاديها.

وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

[اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء - الجزء رقم:٢٣ ، الصفحة رقم ٤٠٢].

موقف الإسلام من العلمانية

س: إن العقيدة الحنيفية في بعض البلاد تتعرض لخطر تحديات العلمانية وما ينبعث منها من ضلالات متنكرة في لباس تفسير ماكر علىٰ أنها ليست إلا اجتناب عن التعصب الديني، واعتراف بحرية العقيدة لكل إنسان إن شاء آمن وإن شاء كفر.

أما في الحقيقة فإن مفهوم العلمانية لا ينحصر في هذا القدر فحسب، وإن كان ينطوي علىٰ إفساد العقيدة بمحض هذا المضمون، بل يتجاوز إلىٰ تأويلات مختلفة يمكن أن نقول فيها بالإيجاز: إن العلمانية مذبذبة بين كل ما يمكن أن يضاف إليها من معانٍ شتىٰ علىٰ حد ما يقوله المدافعون عنها وما يبدون فيها من آراء، وهي لا تقل عن خمسة حدود:

أولًا: أنها اعتراف بالحرية الدينية لكل إنسان علىٰ الإطلاق، مع انتماء المعترف بها إلىٰ دين معين واعتبار دينه حقًّا وما سواه باطلًا، وهذا يعني أنه لا مانع من ارتداد المسلم عن دينه، وأن ذلك حق له يتصرف فيه.

ثانيًا: أنها اعتراف بالحرية الدينية لكل إنسان علىٰ الإطلاق، مع الانتماء إلىٰ دين معين، ولكن عدم تفضيل أي منها علىٰ الآخر.

ثالثًا: أنها اعتراف بالحرية الدينية لكل إنسان علىٰ الإطلاق، مع خلو الربقة تمامًا من كل دين، وحياد كامل أمام كافة الأديان والمعتقدات.

رابعًا: أنها عدم اعتراف بأي دين، وموقف محايد، وعدم تدخل في شأن أي دين من الأديان، وحياد كامل أمام المواقف المتباينة من الديانات.

خامسًا: أنها عدم اعتراف بأي دين أو عقيدة، مع اتخاذ الموقف السالب منها

ومناصرة كل موقف مضاد للأديان.

هذا؛ ونلتمس من كرمكم الإجابة بنص لحكم الإسلام في العلمانية ومن يعتنقها على ضوء هذه التأويلات، كل على حدة، وإرساله بوجه سريع، نظرًا لظروف المسلمين وما يواجهون من عجز في جدال المشركين والمرتدين من أهل بلادنا، ومزاحمة الكفار منهم لإحباط أعمال المسلمين في هذه الأيام.

ج: ما يسمى بالعلمانية التي هي دعوة إلى فصل الدين عن الدولة، والاكتفاء من الدين بأمور العبادات، وترك ما سوى ذلك من المعاملات وغيرها، والاعتراف بما يسمى بالحرية الدينية، فمن أراد أن يدين بالإسلام فعل، ومن أراد أن يرتد فيسلك غيره من المذاهب والنحل الباطلة فعل، فهذه وغيرها من معتقداتها الفاسدة دعوة فاجرة كافرة يجب التحذير منها وكشف زيفها، وبيان خطرها والحذر مما يلبسها به من فتنوا بها، فإن شرها عظيم وخطرها جسيم. نسأل الله العافية والسلامة منها وأهلها.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب الرئيس
عبد العزيز بن عبد الله بن باز	عبد العزيز آل الشيخ

عضو	عضو	عضو
بكر أبو زيد	صالح الفوزان	عبد الله بن غديان

ملامح العلمانية وموقف الشرع منها

الفتوى رقم (١٩٣٥١):

س: نرفع إليكم هذا السؤال، ونناشدكم بما أخذ الله علىٰ أهل العلم من الميثاق ليبيننه للناس ولا يكتمونه، لنرجو منكم الإجابة الحاسمة علىٰ شبهات شخص يدعىٰ دكتور أحمد البغدادي، كثر منه الطعن في دين الله تعالىٰ، وتشكيك الناس في أحكامه في الصحف ووسائل الإعلام، حتىٰ لقد أثر في عقول كثير من المسلمين والعياذ بالله، وهذا المدعي ينتحل ما يلي:

١- إنكار حد الرجم، يقول: (وقتل الثيب المحصن لم يرد في القرآن الكريم، ولكن الفقهاء كعادتهم أقروا عقوبة الرجم حتىٰ الموت) جريدة «الأنباء» الكويتية عدد (٩٥٥٠).

٢- إنكاره حد الردة، وسخريته بالفقهاء لأنهم يقولون به، يقول: (بل إن الفقهاء يفتخرون بقتل المرتد وإيذاء غير المسلمين). المصدر السابق (٧١٢٤).

ويقول: (وليس صحيحًا أن الشرع الإسلامي الحنيف قد قال كلمته في شأن الردة بنفس الصورة التي يريدها أو يزعمها الفقهاء، لاختلاف نصوص الأحاديث وأحكامها عن نصوص القرآن وأحكامها، فالنص القرآني واضح لا لبس فيه بكفر المرتد عن دينه، وليس هناك ذكر لأي قتل أو عقوبة، في حين أن أحاديث الردة ترتب عقوبة القتل) المصدر السابق، عدد (٧٠٥٣).

٣- تفضيله الدولة العلمانية علىٰ الدولة الدينية، يقول: (رفض الفقهاء وبإصرار اتخاذ موقف ديني صارم تجاه الدولة الجديدة التي تضع قدمًا في حوض

العلمانية، والقدم الأخرىٰ في حوض العقيدة الدينية من الناحية التعبدية، وفي الحقيقة أنه قد تم تجاهل كل المفاهيم التقليدية الواردة في كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، ولكن أحدًا لا يريد أن يعترف بذلك، خاصة بعد أن تبين أن فضائل ومزايا المجتمع المدني القائم علىٰ الديمقراطية والحرية والمساواة أفضل من المجتمع الديني) المصدر السابق، عدد (٧١٠٠).

٤- دعوته إلىٰ تجاوز النصوص الشرعية، يقول: (إن الحاضر يمثل واقعًا لا بد من التعامل معه وفق صيغة عملية حياتية، أو بتعبير فقهي وضع المصلحة فوق النص الديني؛ لأن ما يحدث عمليًّا الآن يتمثل في تجاهل النص الديني وفق عملية خداع النفس بمبدإ: الضرورات تبيح المحظورات، والتدرج في التطبيق، وما إلىٰ ذلك من قواعد فقهية تمثل تحايلًا [علىٰ] النص الديني، ومن الأفضل للمسلمين التوقف عن ذلك، وإعلان عجزهم عن تطبيق مبادئ الشرع الحنيف؛ لأن الواقع أقوىٰ منهم ومن النص الديني) المصدر السابق، عدد (٧٢٧٦).

٥- إنكاره تكفير اليهود والنصارىٰ والبوذيين، يقول: (وأما التصنيف التقليدي أن هذا مسلم وذاك كافر، فيجب أن يتوقف من خلال وصف الطرف ذاته بما هو عليه، فالإنسان المسيحي أو اليهودي أو البوذي يجب أن يطلق عليه وصفه الديني وليس وصف الكافر؛ لأن المسلم نفسه بالنسبة للفكر الديني المسيحي التقليدي يوصف بالكفر) المصدر السابق، عدد (٦٩٤١).

٦- تشكيكه بحفظ القرآن الكريم، وطعنه في الصحابة الكرام، يقول: (أعلم أن كثيرًا من أصحاب العقول البسيطة والثقافة المتواضعة قد يتساءلون: كيف نتسامح مع من يتعرض للنص الديني بالبحث والتحليل؟ وأعتقد جازمًا أنهم لم يترددوا في تكفير من يجرؤ علىٰ طرح السؤال التالي: كيف نثق عند جمع القرآن بالصحابة الذين حفظوا أو كتبوا الآيات علىٰ الجلد أو العظام؛ لأن سؤالًا كهذا يقتحم المحرمات

التي اصطنعها أهل التيار الديني) المصدر السابق (٧٢٩٠).

٧- تشكيكه بالأحاديث النبوية، يقول: (لا يعلم كثير من الناس أن أول من رد الأحاديث النبوية وطالب بالتثبت منها هم الفقهاء ورجال الدين، ولن أذكر الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب، الذي كان يضرب أبا هريرة بسبب كثرة أحاديثه، وما كان يصدقه حتىٰ يأتي له بالشهود، حتىٰ إذا ما مات عمر انطلقت الأحاديث من أبي هريرة كالسيل) جريدة «السياسة»، عدد (٩٥٦٤).

ويقول: (وإن عروة جعل يرمق أصحاب النبي ﷺ بعينه، قال: فوالله أن يتنخم النبي بنخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وخلاصة القول: أن الطبري يكتب التاريخ بأسلوب لا عقل فيه ولا منطق، ومع ذلك لم يجرؤ المسلمون علىٰ كثرة مؤرخيهم علىٰ تنقيح الطبري من هذه الخزعبلات والخرافات) جريدة «الأنباء» الكويتية، عدد (٧٢٨٣).

٨- إنكاره أن الإسلام أعطىٰ الإنسان حقوقه في الأحكام، يقول: (ثم لا نخجل بعد ذلك كله في التباهي بالقول والكتابة أن الدين الإسلامي أول من أقر حقوق الإنسان) المصدر السابق، عدد (٦٨٢٢).

وغير ذلك من الطعن في الدين والصحابة والعلماء والتشكيك في نصوص الشرع ومحكماته ومبادئ الإسلام الحنيف.

والمطلوب من السادة أهل العلم الإجابة على ما يلي:

١ - ما حكم الأقوال التي قالها هذا القائل؟

٢ - ما هو حكم من يقول هذه الأقوال ويعتقدها؟

٣ - ما هو الواجب تجاهه؟

٤- هل يجوز للصحف نشر كلامه هذا وأشباهه بحجة حرية الرأي، وما هو الموقف من الصحيفة التي دأبت علىٰ نشر مثل هذه الأقوال، وتمكين هذا وأشباهه من الكتابة فيها؟

هذا؛ ولا يخفىٰ علىٰ أصحاب الفضيلة أن المسلمين في أمس الحاجة في هذا الزمن الذي عظمت فيه الفتن إلىٰ إرشاد أهل العلم، الذين لا يخافون في الله لومة لائم؛ لينصر الله بهم الدين، ويقمع بقولهم الذين في قلوبهم مرض والمنافقين. فنهيب بكم التعجيل في الجواب والإرشاد إلىٰ الصواب؛ ليقذف الله تعالىٰ بكم الحق علىٰ الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق. والله المستعان.

الجواب:

ج: **أولًا**: حد الرجم ثابت بالآية التي نسخ لفظها، وبقي حكمها من سورة «الأحزاب»: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالًا من الله والله عزيز حكيم)، وثابت بالسنة المتواترة عن رسول الله ﷺ من قوله وفعله، وبإجماع المسلمين، ولم ينكره إلا أهل البدع من الخوارج ونحوهم.

ثانيًا: ثبت حد الردة بالأحاديث الصحيحة، مثل قوله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدىٰ ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»(١). رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، وبقوله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»(٢). رواه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي.

ونفذ الصحابة حد الردة بعد وفاة رسول الله ﷺ، فعن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه قال: قدم عليَّ معاذ وأنا باليمن، فكان رجل يهودي فأسلم ثم ارتد عن

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (٤٤٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

الإسلام، فلما قدم معاذ قال: لا أنزل عن دابتي حتىٰ يقتل، قال: وكان قد استتيب قبل ذلك. رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وعن عكرمة قال: أتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لنهي النبي ﷺ قال: «**لا تعذبوا بعذاب الله**»، ولقتلتهم؛ لقول رسول الله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[1]. رواه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي، ولم يخالف فيه أحد من المسلمين الذين يعتد بخلافهم، والحمد لله.

ثالثًا: تفضيل الدولة العلمانية علىٰ الدولة الإسلامية، هو تفضيل للكفر علىٰ الإيمان؛ كما قال تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ ﴾ [النساء: ٥١، ٥٢].

رابعًا: الشريعة الإسلامية كاملة عامة صالحة لكل زمان ومكان إلىٰ أن تقوم الساعة؛ لأنها تنزيل من حكيم حميد، فمن زعم أنها لا تصلح في هذا الزمان، وأن أنظمة البشر أصلح منها، فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ولرسوله في كمال الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان، قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ ....﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٠-٦٥].

خامسًا: الله سبحانه وتعالىٰ كفر اليهود والنصارىٰ الذين لم يؤمنوا بمحمد ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، وقال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ ...﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾﴾ [البينة: ١-٦]، وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال تعالىٰ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: ٨٢].

سادسًا: من شكك بحفظ القرآن من التغيير والتبديل فهو كافر؛ لأنه مكذب لله في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، وقال تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]، فالقرآن والسنة لا يزالان محفوظين بحفظ الله لهما، لا يتطرق إليهما تغيير ولا تبديل، يرويهما خلف الأمة عن سلفها غضين طريين، ولله الحمد والمنة، والطعن في الصحابة تكذيب لله سبحانه في ثنائه عليهم وتزكيته لهم بقوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية، وبقوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وبقوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقول النبي ﷺ: **«لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»**(١)، وإنما يطعن فيهم أعداء الإسلام من الشيعة والمنافقين والذين في قلوبهم مرض.

سابعًا: الطعن في سنة الرسول ﷺ والتشكيك فيها طعن في القرآن الكريم الذي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٦٦٥١).

جاء بالأمر بالأخذ بالسنة والعمل بها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، وبقول النبي ﷺ: «**ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه**»[1]، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، والكتاب هو: القرآن، والحكمة هي: السنة. فلا يطعن في سنة الرسول ﷺ إلا أفراخ الجهمية والمعتزلة، وأتباع المستشرقين من اليهود والنصارىٰ، ومن تثقف بثقافتهم وشرب من منابعهم.

ثامنًا: من زعم أن الإسلام لم يعط الإنسان حقوقه المناسبة فقد اتهم الله سبحانه بالظلم والجور؛ لأن الإسلام من عند الله، وقد وصفه الله بأنه هدىٰ للناس ورحمة، وكيف يكون هدىٰ ورحمة وهو لم يعط الناس حقوقهم، ويخلصهم من الظلم، إن من يصف الإسلام بهذا الوصف فهو كافر ملحد مكذب لله ولرسوله، نسأل الله العافية والسلامة.

وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	**نائب الرئيس**
عبد العزيز بن عبد الله بن باز	عبد العزيز آل الشيخ

عضو	**عضو**	**عضو**
بكر أبو زيد	صالح الفوزان	عبد الله بن غديان

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

رد العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ

على من ينادي بفصل الدين عن الدولة

قال سماحة العلامة ابن باز - رحمه الله تعالى- في فتاويه:

«ومن زعم فصل الدين عن الدولة، وأن الدين محله المساجد والبيوت، وأن للدولة أن تفعل ما تشاء وتحكم بما تشاء؛ فقد أعظم علىٰ الله الفرية، وكذب علىٰ الله ورسوله، وغلط أقبح الغلط، بل هذا كفر وضلال بعيد عياذًا بالله من ذلك، بل جميع العباد مأمورون بالخضوع لأحكام الشريعة وتشريعاتها في العبادات وغيرها، ويجب علىٰ الدولة أن تكون منفذة لحكم الشريعة سائرة تحت سلطانها في جميع تصرفاتها، وعلىٰ هذا سار النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، وسار أصحابه الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، وسار عليه أئمة الإسلام بعد ذلك في كل شيء، وقد جعل الله هذه الشريعة روحًا ونورًا وحياة للناس، وبهذا تعرف أنك في أشد الضرورة إلىٰ هذه الشريعة، وأن البشر كلهم في ضرورة إليها؛ لأنها الحياة، ولأنها النور، ولأنها الصراط المستقيم المفضي إلىٰ النجاة، وما عداها فظلمة وموت وشقاء، قال الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فجعل من خرج عن الشريعة ميتًا، وجعل من هدي إليها حيًّا، وجعل من أبىٰ الشريعة في ظلمة، وجعل من وفق لها في فوز وهدىٰ، وقال جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، فجعل الاستجابة لله ولرسوله حياة، وجعل عدم الاستجابة موتًا، فعلم أن هذه الشريعة حياة للأمة، وهي سعادة للأمة، ولا حياة لهم ولا سعادة بدون ذلك، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ

﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، فجعل سبحانه ما جاء به محمد عليه الصلاة والسلام روحًا للعباد تحصل به حياتهم، ونورًا تحصل به بصيرتهم ونجاتهم وسيرهم علىٰ الصراط المستقيم.

فهذه الشريعة روح للأمة، بها حياتها وقيامها ونصرها، وهي أيضًا نور لها تدرك به أسباب نجاتها وتهتدي به إلىٰ الصراط المستقيم، والصراط المستقيم هو: الطريق الواضح الذي من سار عليه وصل إلىٰ النجاة، ومن حاد عنه هلك، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل: ٩٧]، فبين سبحانه أن من عمل العمل الصالح عن إيمان أحياه الله حياة طيبة سعيدة، وفي هذا إشارة إلىٰ أن حياة الكفار الذين حادوا عن الشريعة ليست حياة طيبة، بل حياة خبيثة، حياة مملوءة بالهموم والغموم والأحزان والمشاكل العظيمة والفتن الكثيرة، فهي حياة تشبه حياة البهائم، ليس لأهلها هم إلا شهواتهم وحظهم العاجل، فهي حياة من جنس حياة البهائم، بل أسوأ وأضل؛ لكونهم لم ينتفعوا بعقولهم التي ميزوا بها عن البهائم، كما قال جل وعلا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقال جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴿١٢﴾﴾ [محمد: ١٢]، هذه حياة من حاد عن الشريعة، حياة في الحقيقة هي شبيهة بالموت؛ لعدم إحساسهم بالواجب، وعدم شعورهم بما خلقوا له، وهي حياة في ذاتها تشبه حياة البهائم؛ لكون البهيمة لا هم لها إلا شهواتها وحظها العاجل، فهكذا الكافر المعرض عن الشريعة ليس له هم إلا شهواته وحظه العاجل، ولهذا شبه الله أهل الإيمان والهدىٰ بالمبصرين والسامعين، وشبه من حاد عن الشريعة بالأعمىٰ والأصم، وشبه من وفق إلىٰ الشريعة بالحي،

وشبه من خالف الشريعة بالميت، وبهذا نعرف أيها الإخوة أن هذه الشريعة حياة البشر، وسعادة البشر، ونجاة البشر في الدنيا والآخرة، وأنهم في أشد الضرورة إلىٰ اعتناقها والتزامها والتمسك بها؛ لأن بها حياتهم ونصرتهم ونجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، ولأن فيها الحكم بينهم بالحق، وإنصاف مظلومهم من ظالمهم، ولهذا كانت هذه الشريعة العظيمة أعظم شريعة وأكمل شريعة، وكان البشر في أشد الضرورة إلىٰ أن يعتنقوها ويلتزموها، ولا حل لمشاكلهم ولا سعادة لهم أبدًا ولا نجاة للمسلمين مما وقعوا فيه اليوم من التفرق والاختلاف والضعف والذل إلا بالرجوع إليها والتمسك بها والسير علىٰ تعاليمها ومنهاجها.

وأسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا جميعًا للفقه فيها والعمل بها، وأن يهدينا جميعًا وسائر عباده للأخذ بها والسير علىٰ ضوئها والاهتداء بنورها، إنه جواد كريم، كما أسأله عَزَّوَجَلَّ أن يصلح ولاة المسلمين جميعًا، وأن يوفقهم للتمسك بهذه الشريعة والعمل بها والتحاكم إليها والحكم بها في كل شيء، وأن يعيذنا وإياهم من بطانة السوء، ومن دعاة الضلال، إنه علىٰ كل شيء قدير.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ عبده ورسوله محمد وعلىٰ آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» اهـ.

رد الشيخ ابن عثيمين

على دعاة فصل الدين عن السياسة

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه اللّٰه رحمة واسعة عند شرحه لكتاب «رياض الصالحين»:

حديث: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كُلما هلك نبي خلفهُ نبيٌّ، وإنهُ لا نبيَّ بعدي، وسيكون بعدي خُلفاء فيكثُرون**»، قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال: «**أوفوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، واسألوا الله الذي لكم، فإن الله سائلهم عما استرعاهُم**» متفق عليه.

وفي قول النبي ﷺ: «**تسوسهم الأنبياء**» دليلٌ علىٰ أن دين الله - وهو دين الإسلام في كل مكان وفي كل زمان - هو السياسة الحقيقية النافعة، وليست السياسة التي يفرضها أعداء الإسلام من الكفار.

السياسة حقيقة ما جاء في شرع الله، ولهذا نقول: إن الإسلام شريعة وسياسة، ومن فرق بين السياسة والشريعة فقد ضلّ؛ ففي الإسلام سياسة الخلق مع الله، وبيان العبادات، وسياسة الإنسان مع أهله، ومع جيرانه، ومع أقاربه، ومع أصحابه، ومع تلاميذه، ومع معلميه، ومع كل أحد؛ كل له سياسة تخصه، سياسة مع الأعداء الكفار، ما بين حربيين ومعاهدين ومستأمنين وذميين.

وكل طائفة قد بيّن الإسلام حقوقهم، وأمر أن نسلك بهم كما يجب، فمثلًا الحربيون نحاربهم، ودماؤهم حلال لنا، وأموالهم حلال لنا، وأراضيهم حلال لنا،

والمستأمنون يجب أن نؤمنهم، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦]. والمعاهدون يجب أن نوفي لهم بعهدهم، ثم إما أن نطمئن إليهم، أو نخاف منهم، أو ينقضوا العهد.

ثلاث حالات كلها مبينة في القرآن؛ فإن اطمأننا إليهم وجب أن نفي لهم بعهدهم، وإن خفناهم، فقد قال الله تعالىٰ: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأنفال: ٥٨]، قل لهم: ليس بيننا عهدٌ إذا خفت منهم، ولا تنقض العهد بدون أن تخبرهم.

والثالث: هم الذين نقضوا العهد ﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾﴾ [التوبة: ١٢]، إذا نقضوا العهد فلا أيمان لهم ولا عهد لهم، فالمهم أن الدين دين الله، وأن الدين سياسة: سياسة شرعية، سياسة اجتماعية، سياسة مع الأجانب، ومع المسالمين، ومع كل أحد.

ومن فصل الدين عن السياسة فقد ضل؛ وهو بين أمرين:

- إما جاهل بالدين ولا يعرف، ويظن أن الدين عبادات بين الإنسان وربه، وحقوق شخصية وما أشبه ذلك؛ يظن أن هذا هو الدين فقط.

- أو أنه قد بهره الكفرة وما هم عليه من القوة المادية، فظن أنهم هم المصيبون.

معنى فصل الدين والسياسة

السؤال: يقول في رسالته هذه: ما معنىٰ فصل الدين عن السياسة، وهل يجب علىٰ العالم الديني الاشتغال بالسياسة أم لا؟

الجواب: «فصل الدين عن السياسة يراد به أن ولي الأمر يفعل ما شاء مما يظن قيام الدولة به، سواء وافق الشرع أم لم يوافقه، حتىٰ ولو كان ذلك علىٰ حساب الدين؛ لأن الفصل معناه التمييز بين الشيئين والحجز بينهما، وعلىٰ هذا فولي الأمر ينظر بما يراه مُصْلِحًا وإن خالف الشرع؛ ولا ريب أن هذا قول باطل وقول خاطئ، وأن الدين هو السياسة والسياسة من الدين، ولكننا نريد بالسياسة السياسة العادلة دون السياسة الجائرة، وأستدل لما أقول:

بأن الدين الإسلامي جاء لإصلاح الناس في معاملاتهم فيما بينهم وبين ربهم، وفيما بينهم وبين العباد، وجعل لله حقوقًا، وللعباد حقوقًا، للوالدين والأقربين والزوجات والمسلمين عمومًا، وحتىٰ غير المسلمين جعل لهم الإسلام حقًّا معلومًا عند أهل العلم، وجعل للحرب أسبابًا وشروطًا، وللسلم أسبابًا وشروطًا، وجعل للجرائم عقوبات بعضها محدد، وبعضها موكول إلىٰ رأي الإمام؛ إلي غير ذلك مما يدل دلالة واضحة علىٰ أن الإسلام كله سياسة.

وأصل السياسة مأخوذة من السائس الذي يتولىٰ أمر الحيوان، ويقوم بما يصلحه، ويدفع ما يضره، هذه هي السياسة؛ والدين إذا تأملناه وجدناه بهذا المعنىٰ، وأن الله تعالىٰ يشرع لعباده من الأمور المطلوبة ما لا تستقيم حياتهم بدونه، وينهاهم عن الأمور التي تفسد بها أحوالهم العامة أو الخاصة.

إذن فالحقيقة أن الدين كله سياسة؛ ونحن نجزم أن كل من فصل السياسة عن

الدين، وبنىٰ سياسته علىٰ ما يراه هو وما تهواه نفسه، فإن سياسته فاسدة، وتفسد أكثر مما تصلح، وهي إن أصلحت جانبًا حسب ما يراه نظره القاصر، فإنها تفسد جوانب كبيرة، ويدل بذلك التأمل في أحوال هؤلاء العالم الذين بنوا سياساتهم علىٰ أهوائهم وآرائهم، وصاروا مبتعدين عن الدين الإسلامي، يجد المتأمل أن هذه السياسات كلها فساد أو غالبها فساد، وأنها إذا أصلحت جانبًا أفسدت جوانب؛ فعلىٰ هذا نقول: إن فصل السياسة عن الدين أنه أمر خاطئ، وأن الواجب لمن أراد أن يصلح نفسه ويصلح غيره ألا يسوس أحدًا إلا بمقتضىٰ الدين الإسلامي» اهـ.

[الفتوىٰ رقم (١٨٣٩٦) من «نور علىٰ الدرب» للعلامة العثيمين].

حكم من يفتخر بأنه ليبرالي أو علماني

للشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السؤال: هل يجوز إطلاق لفظ علماني أو ليبرالي علىٰ من يتفاخر بهذه التسمية ويقول: أنه علماني وليبرالي، ويعارض علنًا تطبيق الشريعة.

الشيخ: من هو الليبرالي؟

السائل: الذي يدعو إلىٰ الحرية المطلقة بدون قيود.

الشيخ: الواجب علىٰ ولاة الأمور أن مثل هؤلاء القوم يحاكمون ويحكم عليهم بما يقتضي الشرع؛ لأن الذي يدعو إلىٰ التحرر مطلقًا من كل قيد ولو كان دينيًّا هذا كافر، وما معنىٰ أن نقول: أنت حر، صلِّ أو لا تصلِّ، صُمْ أو لا تصم، زَكِّ أو لا تزكِّ؟

معناه: أنه أنكر فريضة من فرائض الإسلام، بل فرائض الإسلام كلها، وأباح الزنا واللواط والخمر، فكيف يكون هذا مسلمًا؟!! هذا مرتد كافر، يحاكم، فإن رجع إلىٰ دين الإسلام وكف شره عن المسلمين وإلا فالسيف.

أما العلمانيون فليس عندي تصور فيهم، وإن كان عندك تصور فصفه لنا ونفتي بما نرىٰ أنه واجب؟

السائل: هم الذين يرون فصل الدين عن الدولة.

الشيخ: هؤلاء أهون من الأولين؛ لأن هؤلاء أخطر، والدولة إذا لم تعمل بالدين فهي خاسرة، وسبحان الله العظيم! كل آيات القرآن وأحاديث السنة كلها تدل علىٰ أن الإسلام هو الدولة، بمعنىٰ: أنه يجب علىٰ الدولة أن تطبق الإسلام في نفسها وقوانينها وفي شعبها.

وعلىٰ كل حال: أنا أوصي إخواني المؤمنين حقًّا أن يثبتوا أمام هذه التيارات؛ لأن الكفار الآن بما أعطاهم الله تعالىٰ من قوة الصناعة والسيطرة علىٰ الناس صاروا يريدون أن يخرجوا المسلمين من دينهم بألفاظ تشبه الحق وليست بحق، كالعولمة مثلًا، العولمة معناها: أن الناس أحرار كلهم سواء، سوق عواصم الكفر وسوق عواصم الإسلام علىٰ حد سواء، بع ما شئت واشتر ما شئت ولك الحرية في كل شيء، ولهذا يجب علىٰ المسلمين - علىٰ الحكام أولًا ثم علىٰ الشعوب ثانيًا - أن يحاربوا العولمة، وألا يتلقوها بسهولة؛ لأنها في النهاية تؤدي إلىٰ أن يكون اليهود والنصارىٰ والمجوس والملحدون والمسلمون والمنافقون كلهم سواء، عولمة عالمية، فالواجب علينا نحن أن نرفض هذا الفكر.

والحمد لله الحكام ربما إذا وجدوا الضغط من الشعب استجابوا له، حتىٰ في الحكام الذين لا يبالون بتطبيق الشريعة، أما الحكام الذين يهتمون بتطبيق الشريعة وينادون لذلك في كل مناسبة فهؤلاء نرجو أن يكون الدواء في أجوافهم، لا يحتاجون إلىٰ دواء من الخارج. وأنت أفدتنا الآن، الليبرالي نحن دائمًا نسمع الليبرالي، فإذًا: معناها: التفسخ من الدين.

[«لقاءات الباب المفتوح» الشريط (٢٣٥) الوجه أ (الدقيقة ٢١)].

❊ ❊ ❊

الرد على بعض شبهات العلمانيين

للشيخ الفوزان

س: هناك بعض التهم يدفع بها إلينا بعض العلمانيين فيقولون: إن المسلمين حاليًا مشغولون بتوافه الأمور ومظاهرها؛ كاللحية والالتزام بالسنة في الثياب وغيرها، وأن ذلك أهم من القضايا التي يتعرض لها المسلمون كالتنكيل بالأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية، وكذلك الجوع [والعطش] في أفريقيا وآسيا، وانتهاك بعض الأراضي الإسلامية بأقدام يهودية، وغيرها من القضايا المهمة، فما هو تعليقكم على ذلك، وهل هذا الاتهام صحيح؟

أجاب الشيخ صالح بن عبد الله الفوزان:

كثيرًا ما نسمع هذه المقولة لكنها غير سليمة؛ لأن المسلم مطلوب منه أن يعمل بالإسلام كله، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، يعني: خذوا الإسلام كله، لا تأخذوا بعضه وتتركوا بعضه.

أما القول بأننا يجب أن نشتغل بالرد على أعداء الإسلام والملحدين ولا نهتم بآداب الإسلام وأحكامه فهذا ليس صحيحًا، بل لا بد أن نعتني بالأمرين معًا: نصلح أحوالنا أولًا، ونستقيم على أمور ديننا ونلتزم بالسنن التي يأمرنا بها ديننا، وبهذا نستطيع أن نقف في وجه أعدائنا، هل نقف في وجه عدونا ونحن مجروحون، وقد ضيعنا قسطًا من ديننا وتساهلنا فيه، وقلنا: هذه فروع وهذه توافه؟!

وأنا أقول: لا بد من الالتزام بجميع قضايانا الإسلامية كبيرها وصغيرها؛ لأن ديننا دين التكامل، فلا يحق لنا أن نأخذ شيئًا ونترك غيره، فالدين يسر، لكن هذا لا

يعني أن نترك بعض الأوامر، ونرتكب ما نهينا عنه في بعض الجوانب ونقول: إن هذه أمور سهلة؛ لأن التساهل بالمعصية قد يجر إلىٰ معصية أكبر منها، والتساهل بالصغيرة يصيرها [كبيرة]، كما قال أهل العلم.

والواجب أن نعظم حرمات الله سبحانه وتعالىٰ، ومن يعظم حرمات الله فإنه من تقوىٰ القلوب، فنحن نأخذ ديننا كله بما فيه من التزام السنن والعمل بالواجبات.

الفهرس